

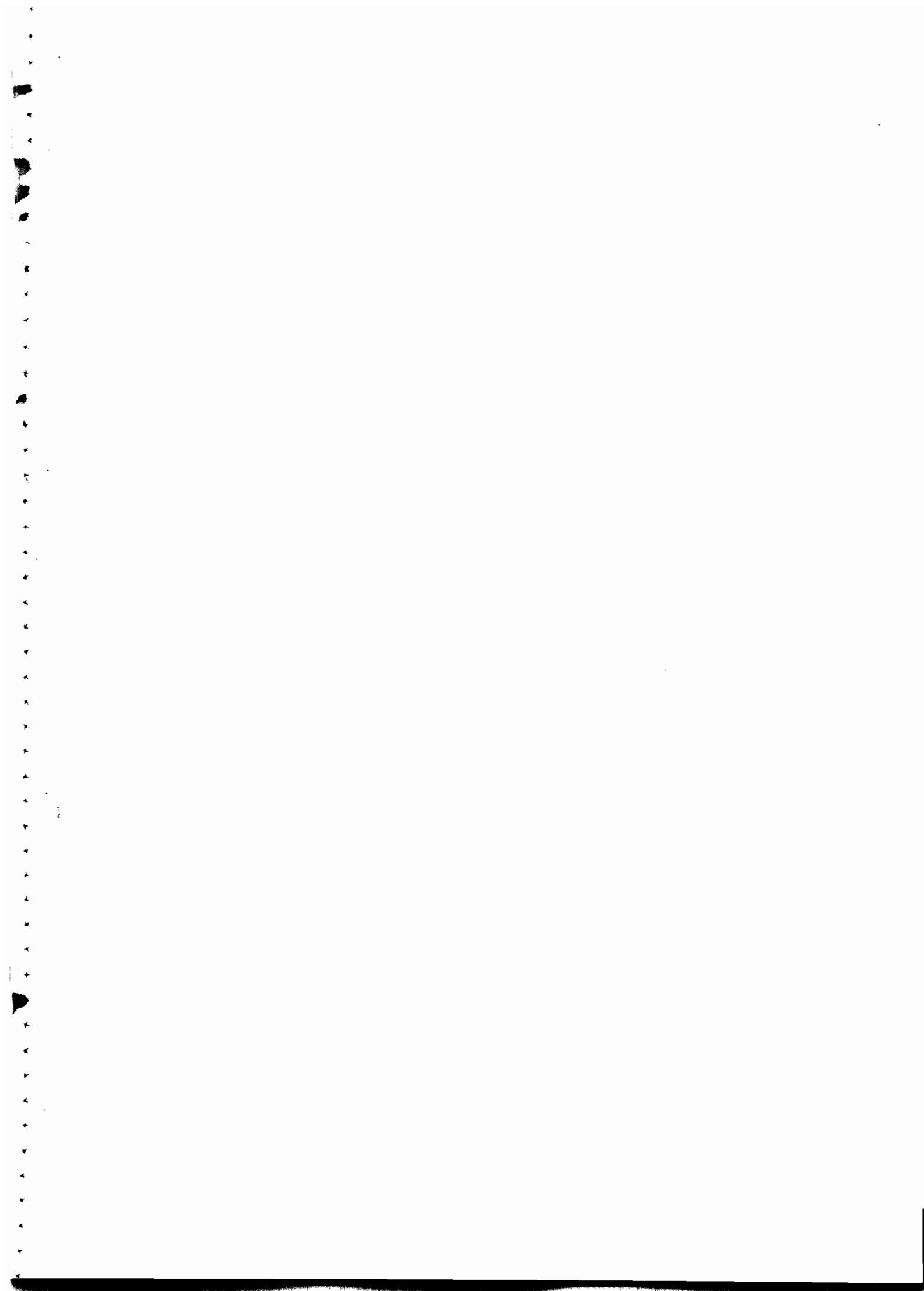
الإرهاب

بين الشريعة والقانون والسياسة

الدكتور فاروق فالح الزعبي
كلية القانون / جامعة اليرموك

بحث مقدم لمؤتمر كلية الشريعة والقانون في جامعة إربد الأهلية

٢٤-٢٥/٤/٢٠٠٢م



مقدمة

١ - ما الموضوع ؟

الإرهاب عمل يهدف إلى الإضرار بالغير بطرق تزرع الرعب لغرض تحقيق هدف أو أهداف محددة. ويختلف الإرهاب باختلاف نوعه فقد يكون معنوياً أو مادياً، كما قد يقوم به فرد أو جماعة أو دولة.

في ضوء هذا الإدراك، فإن نوع الإرهاب ليس واحداً، لذلك يصعب وضع نظرية متكاملة بشأنه، بيد أنه يمكن وضع سمات شكلية تحدد ماهية العمل الإرهابي، إلا أنه من حيث المضمون أو الجهة القائمة به يمكن الكلام عن "إرهابات" وليس إرهاباً واحداً، فثمة إرهاب "مشروع" وآخر غير مشروع، وهو تقسيم على غرار "الحرب المشروعة" و "الحرب غير المشروعة".

وعلى أية حال، ومهما يكن من أمر، فإن رحلتنا العلمية في ربوع هذا الموضوع ستستكشف - كما أتوقع - جوانب عديدة، تمدنا بمعلومات وأفكار تجعل تحليلنا ينطلق نحو المدى الأوسع.

٢ - إشكاليات الموضوع:

نلاحظ أن الكثير من الدعاوى والخطابات بشأن الإرهاب ذهبت إلى تبني المعايير الشخصية أو الذاتية، وعلى الرغم من أن المنظمات أو المؤتمرات الدولية حاولت التسلح بمعايير موضوعية، إلا أن الموضوع يبقى غامضاً يثير اللبس ويعصى على التحديد، فالإرهاب يمتزج بموضوع الإرهاب المضاد، كما يمتزج بموضوع حق الدفاع عن النفس، إضافة إلى حق حركات التحرر الوطني والقومي في التخلص من نير الاستعباد أو الاستغلال، لذلك نرى أن وضع المسألة في موضعها الصحيح سيسهم في غرلة الموضوع وتزويده بأسباب التحديد والضميم المعلمين.

٣- منهج البحث

سأطرق إلى هذا الموضوع في كل من الشريعة الإسلامية والقانون والسياسة ومن ثم ستصبح مسيرتنا العلمية أكثر وعورة ومشقة اذ تتباين المصالح التي تدافع عنها هذه الدوائر الثلاث وقد نجد النزاهة في المعيار الشرعي بينما نجد بعض النزاهة في المعيار القانوني، وقد لا نجد أية نزاهة في معيار السياسة الدولية، لذلك فإن المقارنة في منهجنا هذا ستمدنا بإضافة جديدة لهذا الموضوع الحيوي الراهن.

٤- خطة البحث

وجدت أن الضرورة العلمية في تناول موضوع "الإرهاب" تقتضي تقسيمه إلى ستة فصول مستقلة، يتناول الأول ماهية الإرهاب، بينما يستعرض الثاني "أشكال وأنواع الإرهاب"، وتتطرق الفصول الثالث والرابع والخامس إلى "الإرهاب" في "شريعة الإسلامية و"القانون" و"السياسة". وأخيراً فإن الفصل السادس يتصدى لمسألة "وسائل وأساليب معالجة الإرهاب". وأختم بحثي هذا ببعض أهم الاستنتاجات التي سأتوصل إليها مع بيان أهم الاقتراحات التي أراها جديرة بالأعمال، ومن الله التوفيق.

الباحث

الفصل الأول

ماهية الإرهاب

يقتضي معرفة جوهر الإرهاب، تعريفه، وتمييزه عن "المقاومة" و"حركات التحرير الوطني والقومي" كما يتطلب الأمر الوقوف على أسبابه، وهذا ما سأتناوله في مباحث ثلاثة مستقلة.

المبحث الأول

تعريف الإرهاب:

واجه الموضوع مقاومة في تعريفه بالنظر لاختلاف القائمين بها أو المتضررين من اقتراحه، كما واجه صعوبة في العمل الفقهي، إلا أن بعض الجهات قامت بتعريفه، وفيما يلي تناول هاتين المسألتين في مطلبين مستقلين:

المطلب الأول : اتجاه رفض تحديد المصطلح

ذهب الكاتب الأمريكي "مايكل كينسلي" إلى أن تعريف الإرهاب ضرورة مستحيلة، وأفاد بأنه: ربما كان من غير المناسب أن ننشغل بمسألة تعريف الإرهاب الآن، فمن يعتبره أحدنا إرهابيا يعتبره الآخرون مقاتلا في سبيل الحرية. ويمثل تعريف كلمة إرهاب مشكلة عند البدء بتسمية الجهود الحربية الحالية، وهو مشكلة بالنسبة للصحفيين مثل: منع وكالة "رويترز" استخدام الكلمة في الإشارة إلى أحداث أيلول لقلقها على سلامة محرريها، وهو أمر سخيّف من الناحية الأخلاقية.

تعريف الإرهاب يمثل مشكلة بالنسبة لرجال تطبيق القانون والمدافعين عن الحريات المدنية. فإذا أردنا تعريفاً وسطاً لا يحول بلدنا إلى دولة بوليسية، فيجب أن نجد تعريفاً ضيقاً للغاية يفي بالغرض. وقد أضافت وزارة العدل الأمريكية إلى مشروع قانون مكافحة الإرهاب، بحيث يشمل تعريفه "الأضرار التي تطل أملاك الدولة" و"اختراق مواقع الحاسوب"، وهو تعريف يبدو واسعاً للغاية.

من جهة أخرى، نسبت صحيفة "لوس أنجيلوس تايمز" إلى رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب (بورتير غوس) تذرعه من أن مشروع القانون قد

يعرف عملية نفس عيادة للإجهاض على أنه عمل إرهابي - وهو أمر قد لا يرى الكثيرون أنه كذلك.

أولاً، إن الحرب ضد الإرهاب لا يمكن الفوز فيها. فالإرهاب أشبه بمرض مزمن مستعص يمكن السيطرة عليه وقمعه، لكن لا يمكن علاجه. وبإطلاق بوش الوعود بالقضاء عليه، فإنه يضع نفسه وأميركا معه في مواجهة تحويل النصر إلى هزيمة. ثانياً، استخدام "الإرهاب" للحصول على دعم الدول الأخرى قد يكون له رد فعل معاكس ما لم يكن لدينا تعريف نكون مستعدين لتطبيقه بشكل ثابت، وليس ثمة تعريف كهذا، وتكمن الصعوبة في إيجاد تعريف لا يعتمد على معرفة من هو المتضرر وإلا فإنك تقر بأن من هو إرهابي بالنسبة لهذا الشخص هو مقاتل في سبيل الحرية لشخص آخر، ومن المفروض أن يكون مفهوم الإرهاب طريقاً مختصرة للمفاهيم الأخلاقية العالية، مما يجعله تعريفاً مفيداً، كأن يقول: الغاية لا تبرر الوسطة، نحن لا نجادل هنا قضية من هي العادلة لأن سلوكاً معيناً يجعل منك شخصاً سيئاً مهما بلغ نبل قضيتك.

ما الذي يميز الإرهاب إذاً؟ هل هو الهدف الذي تعرض للأذى؟ معظم الأعمال الإرهابية صغيرة للغاية إذا قورنت بعمليات القتل والدمار التي ترتكبها الدول في أعمالها الحربية الرسمية، حتى حادث ١١ أيلول قتل أناساً أقل بكثير مما قتله قنبلة هيروشيما مثلاً.

فهل يمكن أن يعني الإرهاب عملاً عنيفاً من أجل هدف سياسي حين لا يكون مرتكب هذا العمل إحدى الحكومات؟ قد يبدو هذا القول مغرماً في السخرية إلا أن فيه الكثير من المنطق، فإعطاء الحكومات حق احتكار العنف هو الذي يفرض النظام ويقضي على الفوضى من العالم، ومهما بلغ نجاحنا في تطوير المحاكم الدولية وقدرتها على محاكمة السلوكيات الرسمية بوصفها جرائم ضد الإنسانية (كما حدث في قضية سلوبودان ميلوسيفيتش) فإن الحكومات ستعتبر مسؤولة بقدر أقل من مرتكبي الشرور غير الرسميين في المستقبل المنظور.

تكمن الصعوبة في البحث عن طرق عملية للوصول إلى الإرهابيين الذين يعملون سراً (أو البحث عن عصا لضرب الحكومات الأخرى بها) في أن ذلك

يقود لا محالة إلى مفهوم "الإرهاب الذي تدعمه الدولة"، هذا يوفر لك خصما كي
تواجهه لكنه يتحول إلى تعبير فوضوي لا أمل فيه إن كان المفتاح لتعريف
الإرهاب جهة غير حكومية، كما أن هذا المفهوم يفشل في التمييز بين مجموعات
الثوار المعارضة لطالبان الذين نغمرهم بمساعداتنا من المجموعات الأخرى التي
نحاول تدميرها.

فهل يمكن تعريف الإرهاب على أنه ممارسات شنيعة معينة غير مقبولة
مهما كان الدافع إليها ؟ أو تكتيكات موجهة إلى المدنيين غير المحاربين بدلاً من
توجيهها إلى الجنود المحترفين ؟ أو استراتيجيات صممت خصيصاً لإشاعة
الرعب، والخوف، والذعر واليأس، كهدف أساسي لها ؟ كل هذه الأفكار حملناها
بشكل منتظم، إلا أنها لم تف بالغرض، فجميعها غير ملائمة من ناحيتين، فهل
تستثني أناساً نتمنى أن نضمهم إلى قائمة الإرهاب ونضم أناساً نعتقد أنهم لا
يستحقون ان يصنفوا كإرهابيين، ربما لأنك تدعمهم بالمال أو تزودهم بالسلاح.

ربما كان أدق تعريف للإرهاب هو المعيار الشهير الذي وضعه بوتر
ستيوارت للفحش: "أعرفه حين أراه" لكن لسوء الحظ، فإن هذا النوع من الصراحة
يجرد التعبير من قوته الأخلاقية - والأهم من ذلك، قوته كأداة إعلامية.⁽¹⁾

ومن جهة أخرى فقد أكدت مفوضة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة (ماري
روبنسون) في مؤتمر حقوق الإنسان والإرهاب الذي بدأ أعماله في القاهرة مساء
الثلاثاء وجود "مشاكل" تتعلق بتعريف الإرهاب، موضحة في كلمة ألقيت نيابة عنها
أنه "سيتم قريباً التخلص منها لكي يصل المجتمع الدولي إلى إجماع عالمي في ما
يتصل بتعريف الإرهاب"، كما أشارت روبنسون إلى أن "مجلس الأمن أوجد التزاماً
قانونياً دولياً للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، الأمر الذي يتطلب من كافة الدول
اتخاذ تدابير تشريعية واقتصادية وغيرها لمنع الأعمال الإرهابية وتجريمها".
وأكدت أن "حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والديمقراطية هي أفضل وسيلة ضد
"الإرهاب"، مضيفة أن المفوضية "تعمل مع شركاء آخرين لرصد أي تأثيرات على
حقوق الإنسان"، كما أكدت "أهمية التصديق على الاتفاقية الدولية لمحكمة الجراء

الدولية" موضحة أنها "بحاجة إلى مصادقة (٦٠) دولة على النظام الأساسي للاتفاقية حتى تصبح سارية المفعول".^(٢)

والحقيقة أن الحكومة الأمريكية برئاسة جورج بوش (الابن) كانت لها مصلحة خاصة في "تقويم" مصطلح الإرهاب، والسعي لتجنب تحديده وتعريفه وذلك كي تكون هذه الحكومة طليقة في الإتيان بأية أنشطة أو مناهضة أية اتجاهات أو حكومات أو دول بحجة مناهضة الإرهاب.

الطلب الثاني: نماذج من تعريف الإرهاب

سأنتقل إلى تعريفين أحدهما لدول عدم الانحياز، والآخر للاتحاد الأوروبي، أما التعريفات القانونية فيتم عرضها في موضعها.

أولاً: تعريف دول عدم الانحياز:

قدمت دول عدم الانحياز اقتراحاً لتعريف الإرهاب بأنه:

١. أعمال العنف والقمع التي تمارسها الأنظمة الاستعمارية والعنصرية أو الأجنبية ضد الشعوب التي تناضل من أجل التحرر والحصول على تقرير المصير والاستقلال لكي يتمتع الشعب بحقوق الإنسان وحياته الأساسية.

٢. أو مساعدة التنظيمات المعتدية أو المرتزقة التي تمارس أعمالها الإرهابية ضد دول أخرى.

٣. أعمال العنف التي يرتكبها أفراد أو مجموعات تعرض حياة الأبرياء للخطر أو تنتهك الحريات الأساسية أو الإخلال بالحقوق غير القابلة للتنازل، كحق تقرير المصير والاستقلال لكل الشعوب الخاضعة لسيطرة الأنظمة الاستعمارية والعنصرية أو أي شكل من السيطرة الأجنبية، والحق في الكفاح، وبصفة خاصة كفاح حركات التحرير الوطني.

٤. أعمال العنف التي يرتكبها أفراد وجماعات لتحقيق كسب شخصي والتي لا تتحصر آثارها في نطاق دولة.^(٣)

ثانياً: تعريف الاتحاد الأوروبي:

تبنى الاتحاد الأوروبي تعريفاً جديداً مشتركاً للإرهاب، كما وحد العقوبات التي تفرضها الدول الأعضاء على أعمال الإرهاب في خطوة كبرى نحو تعزيز التعاون بين الأعضاء في شؤون العدل والداخلية.

ووافق وزراء العدل من (١٥) دولة عضو في الاتحاد الأوروبي على تعديل القوانين الداخلية طالما كان ذلك ضرورياً لتتماشى مع التعريف الجديد. وتأتي هذه الخطوة في إطار جهود أكبر يبذلها الاتحاد الأوروبي لمحاربة الإرهاب في أعقاب هجمات (١١) أيلول ضد الولايات المتحدة.

ويعرف الاتحاد الأوروبي الإرهاب الآن بأنه أعمال ترتكب بهدف ترديد الأهالي أو إجبار حكومة أو هيئة دولية على القيام بعمل أو الامتناع عن القيام بعمل ما أو "تدمير الهياكل الأساسية السياسية أو الدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لدولة أو لهيئة دولية أو زعزعة استقرارها بشكل خطير".

وتشتمل هذه الفئة الثالثة على أعمال الاختطاف واحتجاز الرهائن وإنجاذ وحيازة واستخدام أسلحة ومتفجرات وإجراء أبحاث على أسلحة بيولوجية وكيميائية.

كما اتفق الوزراء على وضع تعريف مشترك للجرائم المرتبطة "بالأنشطة الإرهابية". وتشمل هذه الجرائم الابتزاز وتزوير الوثائق والسرقة بغرض القيام بعمل إرهابي. وبموجب الاتفاقية تكون الجماعة "الإرهابية" جماعة ذات هيكل يضم أكثر من شخصين تأسست عبر فترة من الزمن "وتتحرك بشكل منسق لارتكاب جرائم إرهابية".

ويواجه قائد الجماعة التي ارتكبت أعمالاً إرهابية عقوبة سجن قصوى مدتها (١٥) عاماً على الأقل. ويجب أن يحكم على أعضاء الجماعة بالسجن لمدد لا تقل عن ثمانية أعوام.

ولم يتفق الوزراء على وضع مدد محددة بالسجن لارتكاب أعمال الإرهاب لكنهم وافقوا على ضمان أن تكون عقوبات "الجرائم الإرهابية" أشد من العقوبات التي تفرض على الجرائم التي ترتكب بقصد غير الإرهاب.^(٤)

والإرهاب الدولي هو الذي يتخطى الحدود السياسية للدول، وأنه الإرهاب الذي تنتج عن ممارسته ردود فعل دولية يتسع تأثيرها أو يضيق بحسب الأحوال، والإرهاب الدولي كما يقال عادة ما يصطبغ بصبغة سياسية وأن الجماعات التي تمارسه غالباً ما تكون جماعات غير رسمية أو غير حكومية.

لكن هذا في حد ذاته لا يمكن أن يمثل حائلاً بين الإرهاب وبين إمكانية الحصول على دعم أو تشجيع مادي أو معنوي من بعض الدول أو الحكومات. والإرهاب أولاً: هو مصطلح سياسي له مضامين محددة في الدراسات السياسية أو الفلسفية فالإرهاب أولاً هو شكل من أشكال العنف المنظم. وهذا ما دعا بعض المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة إلى استعمال مفاهيم إجرائية لطبيعة العمل الإرهابي.

والإرهاب ثانياً: هو أداة ووسيلة لتحقيق الأهداف السياسية أو أداة للتعامل. والإرهاب ثالثاً: هو انتهاك مقصود للقواعد القانونية والشرعية والعرفية والدينية.

والإرهاب رابعاً: هو إشاعة حالة من الشعور أو الإحساس بعدم الأمان. والإرهاب خامساً: هو تعبير أو رسالة موجهة إلى الظلم والظالمين. والإرهاب سادساً: هو رسالة للتساؤل عن الضحايا الآخرين بمعنى إثارة الرعب في النفوس عن سوف تكون الضحية التالية. وبالنتيجة يتضح أن الإرهاب هو أداة لصراع سياسي .. أي أنه استراتيجية مبرمجة ومدروسة.

وفي التشريع المصري يشار إلى عنصرين:

- أ- كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع سواء بالقاء الرعب أو تعريض الحياة أو الحرية للخطر أو إلحاق الأذى بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات أو الأموال أو المباني أو الأملاك والاستيلاء عليها.
- ب- منع عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو العلم لأعمالها أو محاولة تعطيل الدستور أو القوانين أو اللوائح أو التعليمات أو استهداف تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر أو الإخلال بنظام الدولة العام.

أما لجنة الخبراء العرب التي انعقدت في تونس ما بين ٢٢-٢٤/٨/١٩٨٩ لوضع تصور عربي أولي لمفهوم الإرهاب والإرهاب الدولي والتمييز بينه وبين نضال الشعوب لغايات التحرر فقد وضعت التعريف التالي:

"هو فعل منظم من أفعال العنف أو التهديد الذي يسبب الفرع أو الرعب من خلال أعمال القتل أو الاغتيال والذي يستهدف تحقيق أهداف سياسية على الصعيدين الدولة والأفراد في غير حالات الكفاح المسلح الوطني المشروع من أجل التحرير أو الوصول إلى حق تقرير المصير وبصفة خاصة حركات التحرير المعترف بها من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي ولا تكون مخالفة لحقوق الإنسان، وأن يكون نضال الحركات التحريرية وفقاً لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسواه من قرارات أجهزتها ذات الصلة بالموضوع".

وفي سنة ١٩٨٠ تبنت وكالة المخابرات المركزية للولايات المتحدة الأميركية تعريفاً ما زال معتمداً "يفترض ذلك" ينص على ما يلي:

"الإرهاب هو التهديد باستعمال العنف واستعمال العنف لأغراض سياسية من قبل الأفراد أو الجماعات سواء تعمل لصالح سلطة حكومية أو تعمل ضدها، وعندما يكون القصد من تلك الأعمال إحداث صدمة أو فرع أو ذهول أو رعب لدى المجموعة المستهدفة والتي تكون عادة أوسع من دائرة الضحايا المباشرين للعمل الإرهابي .. الخ".

أما جيم آدمز فقد أورد تعريفاً أبسط من ذلك لما هو إرهابي كما يلي:

"الإرهابي هو أحد أفراد جماعة تهدف إلى تحقيق سياسة معينة بأساليب العنف وغالباً ما تكون على حساب الأبرياء.

وحين استضافت وزارة الخارجية الأميركية مؤتمر المتخصصين والخبراء في شؤون الإرهاب سنة ١٩٧٦ وصف أحد الخبراء الإرهابي بقوله.

"دعونا نزيل عن رؤوسنا اقنعة أوهام وخيالات الإرهابي ونكشف العقل القاتل القابع وراء تلك الأقنعة .. الخ".

من أهداف الإرهاب هو ارتكاب أعمال إرهابية ذات طبيعة بربرية لدفع الحكومة التي يقاومها الإرهابيون للقيام بأعمال قمعية أو انتقامية كسن قوانين منع

الحريات فتكون النتيجة ازدياد عدد الإرهابيين وقد تتحول مسألة الإرهاب أو ترتقي إلى حرب عصابات وهذا ما يدفع الإرهابيين إلى أن يكون المدنيون أهدافاً سهلة لهم.

في تعريف آخر للإرهاب هو استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به بكافة الأشكال بغية تحقيق أهداف سياسية أو إخضاع الطرف المقصود لمشينة الإرهابيين، والإرهاب هو وسيلة تلجأ إليها بعض المنظمات الثورية كما تستخدمها بعض الحكومات ويكون الإرهاب إحدى طرق خرق الحصار المضروب من قبل السلطات الحاكمة واحتكارها للعنف القانوني وقد يكون الإرهاب هو حالة من اليأس من الإصلاح والإقناع أو اختصاراً للزمن للوصول إلى الأهداف.

وتكون جريمة الإرهاب دولية إذا تجاوزت حدود بلد بذاتها أو كان مرتكبوها من جنسية أخرى وأوقع ضرره على أرض معينة أو سبب انتهاكاً للقانون الدولي.

الإرهاب ظاهرة متميزة من مظاهر الاضطراب السياسي في القرون من السادس عشر حتى نهاية القرن العشرين ولم تخل منه أمه، وبالرجوع إلى تعبير الإرهاب يبدو أنه تعبير حديث معنى وممارسة، أي قبل ثلاثة قرون فقط، وحرب العصابات وهي حروب إرهابية بدأت منذ أوائل الوجود البشري، وقد تبلور الإرهاب واقعياً من بداية سنة ١٧٩٣ وتحديداً في آذار من نفس السنة وهي عهد الرهبة الفرنسية والذي امتد من ١٠ آذار سنة ١٧٩٣ حتى ٢٧ تموز سنة ١٧٩٤ ومنذ ذلك التاريخ أطلق اللفظ الانكليزي **Terrorism** ففي الثورة الفرنسية مارس روبسبير، وسان جيست، وكوثون، العنف السياسي على أعداء الثورة، وفي السنة ١٩٥٠ حتى سنة ١٩٥٤ أصبح السيناتور جوزف مكارثي الأميركي روبسبير القرن العشرين لاتهامه آفاقاً من أبناء بلاده بالخيانة.^(٥)

المبحث الثاني

التمييز بين الإرهاب والمقاومة الشعبية

لاشك في أن الإرهاب غير المقاومة الشعبية للاحتلال أو حركات التحرر الوطني والقومي إذ يفترض أن الإرهاب عمل إجرامي كما أنه عمل لا أخلاقي بينما المقاومة الشعبية للاستعمار الخارجي أو الاستبداد السياسي إنما هو نزعة وطنية مشروعة.

وقد أكد مجلس وزراء الداخلية العرب في ختام اجتماعه في الدورة السادسة عشر في بيروت يوم ٢٠٠٢/١/٣٠ ضرورة عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لبحث ظاهرة الإرهاب وتحديد مفهوم يميزه عن الكفاح المشروع للشعوب. ومن الأهمية الاطلاع على لائحة دفاع محام بشأن دعوى متعلقة ببحثنا هذا، فقد استمعت محكمة أمن الدولة إلى مرافعة الدفاع في قضية (تهريب الأسلحة)، من جهته قدم المحامي سميح خريس وكيل الدفاع عن المتهمين الثلاثة مرافعة جاء فيها أن المحامي وكيل الدفاع عن المتهمين بتهريب أسلحة إلى الأراضي الفلسطينية عبر الأردن طالب ببراءة موكله اعتماجا على التفريق بين أعمال الإرهاب والمقاومة ضد الاحتلال الذي أقرته الدول العربية ولعدم ثبوت النية لاستخدام الأسلحة والمفرقات التي عثر عليها بحوزة بعض المتهمين الخمسة داخل الأردن وبخاصة أن جميع المتهمين ينتمون إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. وكانت النيابة العامة العسكرية قد قدمت مرافعتها أمام محكمة أمن الدولة في وقت سابق طالبت بتجريم المتهمين الذين يقيم أحدهم في أراضي السلطة الفلسطينية والآخر في لبنان، والثلاثة الآخرون في الأردن بتهمة حيازة أسلحة دون تـخيص بقصد القيام بأعمال غير مشروعة.

وقال المحامي خريس في مرافعته التي قدمها خلال جلسة محكمة أمن الدولة أن المتهمين أقرّوا بأنهم حصلوا على هذه الأسلحة في مطلع عام ٢٠٠١ واحتفظوا بها طيلة ستة أشهر حيث تم القبض عليهم قيل أن يتمكنوا من إرسالها للضفة الغربية مما ينفي عزمهم على القيام بأعمال غير مشروعة في الأردن لأن فترة الستة أشهر كانت كافية للقيام بهذه الأعمال لو كان قصدهم كذلك.

وركز المحامي خريس في مرافعته على موضوع التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال حيث أشار إلى قانون التصديق على اتفاقية الجامعة العربية لمكافحة الإرهاب الذي ميز بين العمل الإرهابي والكفاح المسلح والموقف الرسمي الأردني في مؤتمر وزراء الداخلية العرب الذي أيد هذا التفريق والموثق في مؤتمر البرلمان العربي في الخرطوم والذي أكد دعم الشعب الفلسطيني في كفاحه المسلح ضد الاحتلال، كما أشار إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي جاء فيها أن استخدام القوة لحرمان الشعوب من تقرير مصيرها أمر غير مشروع، وقرار مجلس الأمن رقم ٢/١٠ تاريخ ١٩٩٧ والقاضي بوقف جميع أشكال المساعدة والدعم المقدمة للأنشطة الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس ولا سيما أنشطة الاستيطان.

وقال: حسب قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة فإنه يجوز للدول أن تقدم المساعدات للشعوب التي تتناضل في سبيل تقرير المصير وتساعد جهود الأمم المتحدة في هذا المضمار.

وأكد من خلال استعراض بنود المعاهدة الأردنية الإسرائيلية واتفاقيات السلام الأخرى أن هذه المعاهدة والاتفاقيات لا تلغي شرعية مقاومة الاحتلال وشرعية دعم المقاومة من أي طرف عربي.

وأشار إلى أن مجال تطبيق قانون الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب هو حدود الأردن وعلى كافة المواطنين الأردنيين وكذلك ذات القانون لباقي الدول العربية وبالتالي فلا يجوز محاكمة من هم تابعون لدولة أخرى مثل المتهمين التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية والذين يأتزمون بأمرها، كما لا يجوز تال نظر في أعمال لا تتم داخل حدود الأردن وإيما خارجه وفي منطقة أخرى مستهدفة لأن هدف المتهمين، كما تبين من التحقيق وأقراته النيابة العامة، هو مقاومة الاحتلال داخل الأراضي الفلسطينية مما ينفي جواز تطبيق القوانين الأردنية على أفعال أو تخطيط للقيام بأعمال عسكرية خارج حدود الأردن مشيراً إلى أن جميع المتهمين أكدوا في إفاداتهم على استعدادهم للشهادة من أجل الدفاع عن الأردن وأمنه.

ولتفنيد أية شبهة في نية المتهمين باستخدام هذا السلاح داخل الأردن فإن المحامي خريس في مرافعته قال أن جميع الأسلحة والمفرقات التي عثرت عليها أجهزة الأمن غير صالحة للاستعمال وحدها، إذ إنها خالية من كبسولات التفجير، ولا خطر منها حيث لا يمكن تفجيرها دون توفر الكبسولات، وبخلاف ذلك فهي تشغل كذلك القنابل اليدوية بدون فيوزات ولا خطر منها حتى ولو تعرضت لضغط شديد كما أن الرشاشات بدون ذخيرة لا خطر منها أيضاً، والبندقية بدون إبرة إطلاق ليست بندقية وبالتالي فهذه المضبوطات ليست أسلحة أتوماتيكية أو مادة مفرقة حسب النص القانوني.

واختتم وكيل المتهمين دفاعه بالقول أن نضال الشعوب في سبيل تقرير المصير أمر معترف به صراحة في ميثاق الأمم المتحدة حيث جاء في المادة الأولى في الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان: يقع على كل دولة واجب بالامتناع عن أي عمل قسري يحرم الشعوب غير المستقلة من حقها في تقرير مصيرها بنفسها ومن حريتها واستقلالها، كذلك أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمشروعية نضال الشعوب في سبيل التحرر من الهيمنة الاستعمارية والسيطرة الأجنبية بكافة الوسائل بما في ذلك القوة المسلحة، وفيما يتعلق بالشعب الفلسطيني اعترفت الجمعية العامة مراراً بحقوقه غير القابلة للتصرف، وبحقه في استرجاع حقوقه بكافة الوسائل المتاحة، بما في ذلك الكفاح المسلح واعتبرته دفاعاً مشروعاً عن النفس.

وقال: أن المتهمين في هذه القضية هم ضباط لدى السلطة الوطنية الفلسطينية والمعترف بها رسمياً، عربياً ودولياً، وفلسطين عضو في الجامعة العربية وبالتالي ينطبق عليها ما ينطبق على أية دولة عربية أخرى، ويوجد لها سفارة في الأردن كما أن معاهدة الدفاع المشترك العربية تشمل كافة الدول العربية وأن اتفاقية وادي عربة ليست قانون عقوبات إضافية ولا تلغي حق أبناء الشعب الأردني في دعم أهل فلسطين حتى بالسلاح وبخاصة أن إسرائيل لم تنقيد بأية معاهدات واتفاقيات حتى الآن.^(٦)

الفصل الثاني

أشكال وأنواع الإرهاب

يقتضي تحليل موضوع الإرهاب تحليلاً علمياً متكاملأ بيان الأشكال التي يصاغ فيها والأنواع الذي يمارسها وفيما يلي بيان ذلك:-

المبحث الأول - أشكال الإرهاب:-

يتخذ الإرهاب ثلاثة أشكال فهو إرهاب الأفراد، وإرهاب المنظمات الخاصة، وإرهاب الدولة.
أولاً - إرهاب الأفراد:-

يقال إرهاب الأفراد امتلاك الفرد لقوة جسدية خارقة أو أسلحة فتاكة فيرعب الناس ويبتزهم ويأخذ أموالاً منهم كأن يكون شقياً في حارة أو سوق تجاري فيمارس ميوله الإرهابية على السكان الآمنين. وقد يمارس بعض الأفراد إرهاباً ضد الدولة أو ضد طبقة معينة من الأغنياء راغباً بدوافع سياسية أن يخرق القوانين النافذة مقتصرأً بغياب العدالة. ولعل إرهاب الأفراد هو من أخف أنواع الإرهاب ويمكن القضاء عليه باعتقال منفذيه أو بقتلهم أو بتوبيتهم وصلاحتهم.
ثانياً - إرهاب المنظمات:-

هناك منظمات قوية تتسلح بالإرهاب لتحقيق أهدافها، ومن ذلك في إيطاليا مثلاً جماعة النظام الجديد التي تكونت في سنة ١٩٥٠م، وجماعة (الطليعة الوطنية) التي تكونت في سنة ١٩٥٩م وهي منظماتان فاشيتان تمارسان الأعمال الإجرامية وتتسلحان بالأيديولوجية اليمينية وثمة منظمات إرهابية تابعة لليسار، أبرز ذلك (منظمة الألوية الحمراء) تكونت في أواخر الستينيات في القرن الماضي ويتبنى أسلوب الكفاح المسلح منطلقاً من الفكر اللينيني وتضم شبكة سرية تقوم بالأعمال الإرهابية، وجهاز جمع المعلومات، وجهاز (منظمة الحكم الذاتي العمالي) وهي ماركسية أيضاً وقد انفصلوا من الأحزاب الشيوعية بعد أن يؤسوا من أساليبها السلمية. (١٤)

ثالثاً - إرهاب الدولة:-

تكن خطورة الإرهاب المنظم في قدرته على تأسيس دولة كما هو حال الإرهابيين الصهاينة ويرى كثير من المختصين بالقانون الدولي أن إرهاب الدولة^(١٣) وبخاصة حتى يكون علنياً يدخل في إطار العدوان أكثر من انتسابه إلى إطار الإرهاب وللعنوان تعريفه ومفهومه ،أجهزة دولية لمعالجة شؤونه في حين أن الإرهاب لا يزال مفهومه غامضاً وتعريفه غير محدد ولا أجهزة دولية تعالج شؤونه.(١٤)

وقد مارس الإرهابيون الصهاينة منذ سنة ١٩٣٣م أعمال الاغتيال السياسي وإلقاء القنابل في الأماكن العامة ونسف الأحياء السكنية التي استمرت منذ سنة ١٩٣٨م إلى سنة ١٩٤٨م وانتظمت الأعمال الإرهابية بعد تأسيس دولة إسرائيل حتى سنة ١٩٧٢م^(١٥) والعالم يعرف تماماً أن هذه الأعمال الإجرامية مستمرة إلى سنة ٢٠٠٢م.

إن الصهيونية دمرت ٤٧٨ قرية وتجمعاً، سنة ١٩٤٨م وما بعدها مباشرة، من أصل ٥٨٥ قرية وتجمعاً.. ومن هذه القرى التي تعرضت للمجازر:- بلد الشيخ والعباسية وعرب الخصاص والشيخ بريك ويازور وسعسع وغيرها كثير.. وقد شردت بذلك ٧٨٠ ألفاً من العرب الفلسطينيين محولة إياهم إلى لاجئين.. وملحقة بهم ٣٥٠ ألف نازح سنة ١٩٦٧م.

وكانت العصابات اليهودية قد بدأت اعتباراً من سنة ١٩٣٧م بتنفيذ عمليات إرهابية في الأسواق التجارية بالمدن الفلسطينية الرئيسة في كل من القدس وحيفا ويافا مستخدمة القنابل.

ومنذ حرب ١٩٦٧م. وحتى نهاية تموز ١٩٩٩م، دمرت إسرائيل ٢١٤٠ . نزلاً في القدس الشرقية وحدها. كما دمرت في الفترة من ٢٨ أيلول ٢٠٠٠م ولغاية ١٥ أيار ٢٠٠١م فقط ٣٠ مسجداً و١٢ كنيسة و١٠٨ آبار ارتوازية و٣٩٢ بركة ماء و٣٨٠٢ متر من أنابيب مياه الشرب وقضت على ١٠٠٠ رأس من الماشية و ٩٠٠ شجرة معمرة وسوى ذلك في الضفة والقطاع.. أي أن البيئة ودور العبادة لم تسلم من التخريب الإسرائيلي أيضاً.(١٦)

وقد حصل ٦٦٥ اعتداء على الحرم الإبراهيمي الشريف منذ احتلال إسرائيل للضفة والقطاع ١٩٦٧م وحتى سنة ١٩٩٩م.

ومن هذه الاعتداءات منع المسلمين من العبادة، وتمزيق المصاحف.. والاعتداء بالضرب على سدة الحرم.. ووضع مواد كيماوية حارقة في مياه الوضوء.. واستعمال الغاز المسيل للدموع ضد المصلين.. وإطلاق الرصاص عليهم.. وإدخال الخمر والكلاب إلى الحرم.. وخلع البلاط.. وإقامة حفلات رقص ودبكات في الحرم. ذلك فضلاً عن تقسيمه وإقامة الصلوات اليهودية فيه ونفخ البوق فيه أيام الجمع.

وكان أخطرها تلك المذبحة التي نفذها الإرهابي اليهودي الإسرائيلي غولد شتاين، تحت سمع وبصر الجنود الإسرائيليين، وقت صلاة فجر يوم الجمعة الموافق ٢٥ شباط ١٩٩٤م. وهو بكامل هيئته واستعداده العسكري مستخدماً القنابل اليدوية وعدة خزانات ذخيرة.. وقد استشهد بنتيجة ذلك ٦٠ مصلياً مسلماً فلسطينياً وجرح أكثر من ١٥٠ آخرين. وقد أطلق الجنود الإسرائيليون النار على صدور الفلسطينيين المحتجين الغاضبين فوق عدد آخر من الشهداء والجرحى. (١٧)

ومن جهة أخرى قال وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز أن إسرائيل تمارس إرهاب الدولة وأعمالاً غير إنسانية في الأراضي الفلسطينية. وجاءت تصريحات الوزير خلال الجلسة الافتتاحية لمجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الـ ١٩ في العاصمة اللبنانية بيروت حيث يناقش الوزراء مكافحة الإرهاب وتسليم "المجرمين والأشخاص المطلوبين".

وقال الأمير نايف الرئيس "أننا نتابع بقلق شديد ما يحدث في الأراضي المحتلة من أعمال غير إنسانية وإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني الأعزل ومن خلال آلة الحرب المدمرة التي يتمت الأطفال وشردت النساء ودمرت المنازل وقتلن الأبرياء العزل على مرأى من العالم أجمع". واستطرد قائلاً أن: ما يثير تساؤلنا جميعاً إذا لم تكن ممارسات إسرائيل

غير الإنسانية إرهاباً فما هو الإرهاب إذن. (١٨)

إن الهجمة الإرهابية المحمقة والشرسة التي تقوم بها التنظيمات الإرهابية ضد العرب في فلسطين تدل على سبب واحد وهو أن اليهود بدأوا يشعرون بدنو أجلهم ودخول كسر دولتهم ففي أعمالهم الإرهابية يريدون أن يؤكدوا أنهم يطبقون وصايا الرب بإبادة الشعوب الشعوب السبعة والعمالقة (العرب) وتدمير وخرق معابدهم وعدم إسكانهم في فلسطين وعدم مصاهرتهم. (١٩)

المبحث الثاني - أنواع الإرهاب:-

لا يقتصر الإرهاب على العنف وسفك الدماء وإنما يأخذ أنواعاً أخرى كما

يلي:

أولاً - الإرهاب الاقتصادي:-

إن ابرز ما يلفت الانتباه من أحداث إقتصادية تميز بها العام المنصرم وهو الارهاب الاقتصادي بكافة صوره على الدول المستضعفة في هذا العالم بحيث بات راضحاً.

فدولة الاحتلال الصهيونية والتي ارتكبت ولا زالت ترتكب بالإضافة إلى جرائمها بألة الحرب العسكرية أفظع المجازر الاقتصادية بحق الشعب الفلسطيني على أرضه المحتلة والذي اتخذ عدة أشكال والتي منها على سبيل المثال هدم وتجريف البيوت وتشريد القاطنين بها مع علمنا بمدى أهمية وحيوية ومكانة بيت الأسرة الوحيد وبخاصة أن صاحبه قضى طوال عمره في تجميع تكلفته لتأتي الجرافات الإسرائيلية وفي ثوان لتقوم بهدمه وتجريفه وتسويته بالأرض وماذا يمكن أن يقال عن ذلك؟

وماذا يقال عن تقطيع أوصال المدن والقرى وهدم البنية التحتية للمدن والقرى الفلسطينية وممارسة منع الاستيراد والتصدير لمنتجات وخيرات أرض فلسطين والتي يعتاش منها جموع المواطنين وأسرههم وكل ذلك بهدف تجويع المواطنين وقهرهم ومحاولة تركيعهم والقبول بالاستسلام لسياسات العدو والتخلي عن حقوقهم المشروعة، وماذا يقال عن منع المواطنين من العمل وهم لا يملكون

من وسائل العيش إلا ما يقبضونه من عملهم اليومي وكل ذلك بهدف محاربتهم حتى في لقمة عيشهم وعيشة أبنائهم.

وماذا يقال عن خلع وتقطيع أشجار الزيتون المباركة وهم بكل تأكيد يعلمون مدى أهميتها المعنوية والاقتصادية للعديد من الأسر حيث لا دخل لهم إلا ما تدره هذه الشجرة من زيتونها وزيتها، وإنما تشهده كل صباح ومساء من مجازر وفظائع اقتصادية بحق الشعب الفلسطيني يعتبر بحق على نفس مستوى الإرهاب العسكري وحمامات الدم الصهيونية التي مورست ولا زالت تمارس أيضاً بحق الشعب الفلسطيني.

وماذا يسمى تواصل واستمرار سياسة الحصار الاقتصادي للشعب العراقي والذي يزيد عن عشر سنوات بكل ما فيه وبه من نتائج فتاكة على حياة وصحة وتعليم أبناء الشعب العراقي والذي تؤكد كل التقارير الصادرة عن عدة جهات دولية محايدة أن هذا الحصار الظالم قد تسبب ويتسبب يومياً في وفاة مئات الأنفس البشرية، هذا الموت البطيء المقصود والمخطط له بكل عناية ودراسة مسبقة ألا يعتبر إرهاباً ويتوازي مع الإرهاب العسكري الذي أيضاً يستمر بأشكال وألوان وتحت حجج مختلفة. (٤٩)

ثانياً - الإرهاب السياسي والأيدولوجي:-

نبت الإرهاب السياسي كأداة للقوة خلال الثورة الفرنسية "١٧٩٣-١٧٩٤"، وله وجهان، الأول: حالة رعب وخوف لدى الإنسان أو الجماعة، والثاني: الأداة التي تحرك حالة الخوف. لذا، فإن الرعب يحتوي التهويد باستعمال العنف للتوصل إلى الهدف السياسي المبتغى.

ظهر الإرهاب السياسي بعد الحرب العالمية الثانية على المسرح الدولي، وأصبح هذا الإرهاب أحد أهم الأدوات الفعلية للحركات الوطنية المنادية بالاستقلال، واستعملت هذه الأداة في حدها الأدنى في الهند، والأقصى في كل من الجزائر وقبرص وكينيا.

ويتضمن الإرهاب السياسي تنوعاً واسعاً في نشاطاته، بما في ذلك التخويف والترويع والتخريب والاعتقالات الاختيارية - كما في إسرائيل - والقتل العشوائي دون تفريق بين الأجناس والأعمار وغيرها.

بدأ الإرهاب السياسي في الظهور في الستينات في طور آخر، وقد يكون أهم تغييرين نوعيين هما:

١. مظهر تجاوز الحدود الوطنية.

٢. بروز الإرهاب كاستراتيجية ذاتية، أي محاولة الإرهابيين الاعتماد على أنفسهم خارج نطاق الدائرة السياسية الأكبر.

وهناك عدة تطورات تفسر هذا الاتجاه الجديد: ظاهرة نمو الإرهاب السياسي خارج الحدود الوطنية وقد ساعدت في هذا النمو ثورة الاتصالات والمواصلات كالإذاعات والمحطات التلفزيونية الفضائية، ووسائط النقل الجوي فأعمال الإرهاب التي تحدث في أقصى المعمورة سرعان ما تلقى تغطية فورية، وتكتسب وفقاً لدعايتها، فائدتها المرجوة. كما أن تنوع نمو السياحة الجوية غيرت من تنوع جنسيات الركاب على الخطوط العالمية والوطنية، وبالتالي أصبح اختطاف الطائرات، كما حدث في نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول ٢٠٠١، كأعمال تحقق غايات الإرهابيين السياسية، والتي لن يردعها أو يقلل من حدوثها سوى إجراءات أمنية مشددة مع عدم تلبية مطالب الإرهابيين الفورية والعودة إلى الأسباب الحقيقية التي تدفع الإرهابيين للقيام بفعاليتهم.

إن ظهور الإرهاب كأداة ذاتية للتوصل لأهدافه السياسية يعود لطبيعة حياتنا وحضارتنا ومجتمعنا المدني.

الاستراتيجيات والتكتيكات التي تستخدم من قبل الإرهابيين موجهة عموماً

إلى ثلاث مجموعات:

١. عامة الناس.

٢. النظام والسلطة.

٣. المنظمة الإرهابية نفسها.

وأهداف هذه الاستراتيجيات والتكتيكات هي:

١. الحصول على تأييد شعبي.
 ٢. محاولة تحطيم العسكرية والحالة النفسية للنظام.
 ٣. الوصول إلى الاستقرار الداخلي والنمو الاقتصادي على طريقة المجموعة الإرهابية.
- وهناك خمسة أهداف، أو على الأصح تكتيكات للمدى القصير يستخدمها الإرهابيون هي:

١. بناء الحالة النفسية بين أفراد المجموعة الإرهابية.
٢. إشهار الحركة.
٣. القضاء على القوة المناهضة.
٤. العزل النفسي لأفراد عامة الناس.
٥. إغضاب الدولة.

ويعيش معظم الإرهابيين حياة ضياع وأزمة نفسية، حيث أن الخلافات للتوصل إلى القوة، والصراعات بين مختلف الفئات، والجدل الأيديولوجي والاستراتيجي الدائم، وقضايا تهذيب الأعضاء، كلها أمور مشتركة وسائدة بين مختلف المنظمات الإرهابية. هذا إلى وجوب طاعة الرؤساء مهما كانت الظروف، والتنسيق المشدد ضمن المنظمة الواحدة. كل ذلك يتطلب إجراءات تنفيذية صارمة يقتضي بعضها أحياناً القضاء على بعض الأعضاء المخالفين لأوامر المجموعة. من بين التكتيكات المهمة في الاستراتيجية الإرهابية لكسب التأييد الشعبي اللجوء المتعمد لإغابة النظام واستفرازه وحثه على اتخاذ وتنفيذ إجراءات تعسفية ومذلة.

إن الأبحاث الاجتماعية والنفسية المتعلقة بأفراد الإرهابيين قليلة وغير وافية، لكن العلماء توصلوا إلى فحوى عامة أن القياديين من هذه المجموعة الإرهابية هم أشخاص ذو ذكاء وأنهم يأتون من خلفيات اجتماعية واقتصادية مريحة. (٢١)

ثالثاً- الإرهاب المعلوماتي

يخشى الخبراء أن يتخذ الهجوم المقبل على الولايات المتحدة أبعاداً أكثر خطورة من خلال ما يسمى بالإرهاب المعلوماتي أو عبر الشبكة الإلكترونية (سابير-أتاك) الذي قد يصيب شبكات حيوية رئيسية بالشلل خصوصاً إذا ما ترافق مع هجوم أكثر كلاسيكية.

وقال مايكل فاتيس (المدير السابق لوحدة مكافحة الجريمة عبر المعلوماتية في الشرطة الفدرالية) في مداخلة ألقاها أخيراً أمام الكونغرس أن "إمكانة شن هجمات عبر الإنترنت ضد الشبكات المعلوماتية للولايات المتحدة وحلفائها تشكل فرضية قوية".

وأضاف أن النزاعات الدولية "في العالم الحقيقي" بات لديها ما يوازيها على الشبكة الإلكترونية.

ويخشى الخبراء ورجال القانون أن يرتدي الإرهاب المعلوماتي شكلاً أشد خطورة يستهدف الإضرار بالشبكات والبنى التحتية للاتصالات بالتنسيق مع هجوم "مباشر" يستهدف المنشآت.

وقال فاتيس في تقرير حول هذه المسألة: "ثمة خطر بشن هجوم معلوماتي يتسبب بأضرار أكبر بعد بدء الرد الأمريكي على هجمات ١١ أيلول الماضي. وأضاف أن "شن هجوم من هذا النوع قد يضعف إلى حد كبير الشبكات المعلوماتية للولايات المتحدة وحلفائها".

وأوضح هاريس ميلر المسؤول في جمعية تكنولوجيا المعلومات الأميركية من جانبه أن العدد المتزايد للهجمات المعلوماتية يؤكد هشاشة وضع الولايات المتحدة. وقال أن "الإرهابيين يستطيعون أن يستعملوا البنى المعلوماتية ضدنا عبر شل شبكاتنا وإثارة خلل في العمليات في شكل مباشر والتسبب بأضرار للشبكات والأفراد". وأضاف "علينا أن نعمل في مجال الإرهاب المعلوماتي وبسرعة".

واعتبر السناتور روبرت بينيت أن هذه الهجمات يمكن أن تترافق مع هجمات أكثر أهمية "لإحداث أقصى درجات الخوف والترهيب". وقال خلال نقاش في واشنطن: "في حال تنفيذ هجوم على أهداف ملموسة، ستكون الأضرار أكبر إذا

ترافق مع هجوم ثان ضد الأجهزة المعلوماتية التي تتولى تنسيق عملية الرد" على هذه الكارثة. وأضاف أنه في هذه الحال، "سيحصل تدمير كما أننا لا نستطيع أن نقوم بأي شيء للرد على الهجوم لأن شبكاتنا المعلوماتية ستكون مشلولة".

واعرب دوين اندرو المسؤول السابق في البنتاغون وهو يعمل حالياً في شركات خاصة عن هجوم يوجهه بلد عدو للولايات المتحدة ويستهدف شبكات حيوية رئيسية في البلاد مثل الشبكات الخاصة بالنقل الجوي أو توزيع الكهرباء. وقال ان مستوى التحضير لمكافحة هذا النوع من الهجمات في الولايات المتحدة "سيء".

واعتبر وليام وولف رئيس الاكاديمية الوطنية للهندسة أن ضمان أمن الشبكات يستند إلى تقنية "جدار النار" (تقنية لحماية النظام المعلوماتي) وهي غير فاعلة. وقال امام الكونغرس ان "الامن المعلوماتي الفعلي يجب أن يشمل على رد ناشط ونوع من الترهيب وثمان يدفعه المعتدي، إلى جانب الدفاع الذاتي". (٢٢)

رابعاً- الإرهاب الثقافي

يرى د. عبد الرحمن منيف أن الهدف الأساسي والأهم بالنسبة للرأسمالية الغربية ممثلة بأمريكا، ليس كسب المتقنين، بل تدمير الثقافة الوطنية. أو على الأقل تشويشها وإشغالها، من خلال إغراقها بموضوعات ثانوية هامشية لتوريطها في صراعات وانقسامات مفتعلة، من خلال تحريض قوى وشخصيات سلفية وسلطوية على كل جديد ومختلف.

وإذا كان رأي عبد الرحمن منيف صحيحاً، وهو كذلك، فثمة وجه آخر لسياسة الرأسمالية المضادة لثقافات عالم الجنوب أو العالم المختلف.

صحيح أن القوى الاستعمارية تحرض على كل جديد ومختلف لكن بقايا قوى التحرر أيضاً، تحارب (بحسن نية) كل جديد ومختلف في ثقافتنا.

ثمة كتاب يساريون ضد قصيدة النثر. وثمة كتاب قوميون تقدميون يقفون موقفاً معادياً للتجريب والمغامرة والتجديد على صعيد الأجناس الأدبية المختلفة. فهم ما زالوا يصرون على اتباع مدرسة الواقعية المباشرة، وأخذ تتقيف الجماهير

الفصل الثالث

الإرهاب في منظور الشريعة الإسلامية

سأحلل هنا المفاهيم اللغوية والمصطلحية للإرهاب في الإسلام حقاً وصدقاً، كما سأطرق إلى الحملة الظالمة ضد الإسلام والمسلمين باسم محاربة الإرهاب، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً- الإرهاب في الإسلام

إن تحليل الإرهاب في الإسلام يقتضي المرور على المفاهيم اللغوية والمصطلحية لهذه الظاهرة ثم التعرف إلى أبرز صورتين رئيسيتين لها وهما: جريمة القتل، ثم جريمة قطع الطرق.

أ- المفاهيم اللغوية والمصطلحية:

جاء في القاموس المحيط: (رهب: خاف، وأرهبه واسترهبه: أخافه)،^(٢٤) وفي المعجم الوسيط: (يرهبه رهباً، رهبه، ورهباً: خافه، وأرهب فلاناً: خوفه وفزعاه).^(٢٥) أما عن معانيها في القرآن الكريم: (يرهبون: يخشون ويخافون)، وردت في قوله تعالى: "نسختها هدىً ورحمة للذين هم لربهم يرهبون" آية ١٥٤/ سورة الأعراف، ووردت في قوله تعالى: "وإياي فارهبون" آية ٤٠/ سورة البقرة، واللفظ في ٥١/ النحل. (ترهبون: مضارع أرهب، والمعنى تخيفون وتفزعون)، ووردت في قوله تعالى: "ترهبون به عدو الله وعدوكم". آية ٦٠/ سورة الأنفال. (استرهبوهم: سعوا إلى رهبتهم حتى أرهبوهم وأفزعوهم)، ووردت في قوله تعالى: "واسترهبوهم وجاؤا بسحر عظيم". آية ١١٦/ سورة الأعراف. (رهباً: خوفاً وخشية). ووردت في قوله تعالى: "إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغباً ورهباً". آية ٩٠/ سورة الأنبياء. (الرهب: الخوف والفزع). ووردت في قوله تعالى: "واضمم إليك جناحك من الرهب". آية ٣٢/ سورة القصص. (رهبة: خوفاً وفزعاً). ووردت في قوله تعالى: "لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله". آية ١٣/ سورة الحشر.

ومما سبق يتجلى لنا المعنى الرئيسي لكلمة (أرهاب) : خَوْفٌ وأَفْزَعٌ، ومن ثم فالمصدر منها وهو إرهاب: يعني الإخافة والتخويف والفزع.
وهكذا فإن لفظ "الإرهاب" قد استخدم ليشير - بصفة عامة - إلى فكرة الرعب والذعر.

وقد جاء في القاموس المحيط بشأن الحرب :
حاربة محاربة، وحراباً، وتحاربوا، واحتربوا.
والحرية: الآلة (الجمع حراب)، والطعنة، والسلب. وحرَبُهُ حَرَبًا: سلبَ ماله، فهو محروباً (الجمع حربي)، وحربيته: ماله الذي سلبه.
كما جاء في المعجم الفلسفي: الحراية الكثيرة والسلب.

ب- جريمة القتل:

قال الله تعالى: "ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً".

كما قال جلّ وعزّ: "وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا".

إن الله سبحانه وتعالى يعد القتل من الكبائر التي تستحق لفاعله عذاباً أبدياً في جهنم وبئس المصير. (٢٦)

ويمارس الإسلام اتجاهاً تشجيعياً أمام قطاع الطرق لفرض التوبة وفي ذلك قوله تعالى: "إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ" فإذا تاب المحاربون قبل القدرة عليهم فإنه يسقط عنهم انحتمام القتل والصلب وقطع الرجل وقطع اليد وعلى هذا جرى عمل الصحابة. (٢٧)

ج- جريمة قطع الطريق:

هذه الجريمة من الجرائم الخطيرة لما فيها من المجاهرة بالإجرام وترويع الناس وأخذ أموالهم بالقوة والقهر، وما يترتب على ذلك كله من إخلال خطير بأمن الدولة.

وقد عرف الفقهاء هذه الجريمة بأن الخروج على المارة لأخذ المال مجاهرة بالقوة والقهر على وجه يمتنع الناس عن المرور وينقطع الطريق، سواء أكان مرتكب هذه الجريمة فرداً أو أكثر، بسلاح أو بغيره، وسموا مرتكب هذه الجريمة بالمحارب. وقد نص القرآن الكريم على تحريم هذه الجريمة وبين عقوبتها. قال تعالى: "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم، إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم". وعقوبة قاطع الطريق أن يقتل أو يصلب إذا قتل وأخذ المال. ويقتل بلا صلب إذا قتل ولم يأخذ مالاً. وتقطع يده ورجله من خلاف إذا أخذ المال ولم يقتل. وينفى من الأرض إذا أخاف السبيل فقط فلم يقتل ولم يأخذ مالاً. والمراد بالنفي حبس الجاني في غير بلده. (٢٨)، (٢٩)، (٣٠)، (٣١)

ثانياً - الحملة ضد الإسلام:

أ-الجمع الفقهي الإسلامي يرفض المساواة بين الإرهاب والجهاد.

ندد مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة بالحملات الإعلامية والثقافية الغربية التي تستهدف الإسلام واصفاً إياها بأنها ظالمة ومدبرة وتتطوي على أباطيل وترهات وتتطلق من اعلام معاد.

واتهم المجمع في بيان عقب اجتماعات استمرت أسبوعاً مؤسسات الإعلام الصهيوني بالإسهام في توجيه هذه الحملات لإثارة الضغائن والكراهية والتمييز ضد الإسلام والمسلمين وإصاق التهم الباطلة بالإسلام.

وأدان الإرهاب خاصة إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل في فلسطين رافضاً المساواة بين الإرهاب والجهاد وحدد تعريف الإرهاب بأنه العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان "دينه ودمه وعقله وعرضه" كما يشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد وإلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو تعريض حياتهم وحریتهم أو أمنهم للخطر.

وشدد المجمع في بيانه على أن الجهاد في سبيل الله هو نصرة للحق. ودفع للظلم وإقرار للعدل والإسلام والأمن وتمكين للرحمة التي أرسل بها سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم للعالمين ليخرجهم من الظلمات إلى النور.

وقال البيان أن الجهاد ليس إرهاباً وأن الله شرعه للدفاع عن الوطن ضد الاحتلال ونهب الثروات وضد الاستعمار الاستيطاني، وقد حدد الإسلام آداب الجهاد وهي تحريم قتل غير المقاتلين وتحريم قتل الأبرياء من الشيوخ والنساء والأطفال، كما حرم ملاحقة الفارين أو قتل المستسلمين أو إيذاء الأسرى أو التمثيل بجثث القتلى أو تدمير المنشآت والمواقع والمباني التي لا علاقة لها بالقتال.

وحذر المجمع الذي ضم كبار العلماء في معظم الدول الإسلامية من أن تجاهل العدالة في حل المشكلات الإنسانية وانتهاج أسلوب القوة والاستعلاء هو من أسباب كثير من الويلات والحروب في إشارة إلى الولايات المتحدة مؤكداً أن عدم حل القضية الفلسطينية على أسس عادلة أوجد بؤرة للصراع وأنه لا بد من العمل على رد الحقوق ودفع المظالم.

وناشد المجمع الدول المحبة للسلام مساعدة الشعب الفلسطيني وتأييده في إعلان دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وطالب رابطة العالم الإسلامي بتشكيل هيئة أو اتحاد عالمي لعلماء المسلمين يتولى النظر في المشكلات والقضايا التي تواجه الشعوب والأقليات الإسلامية، كما دعا إلى إيجاد اتحاد عالمي للمنظمات الإسلامية ووضع ميثاق تلتقي عليه مؤسسات العمل الخيري الإسلامي.

ب- الجماعة الإسلامية في مصر تضع وثيقة تحدد مفهوم الجهاد.

قال محامي الجماعات الأصولية في مصر منتصر الزيات أن الجماعة الإسلامية المحظورة وضعت وثيقة تحدد مفهوم الجهاد وضوابطه في الإسلام وذلك إثر تداعيات حرب أفغانستان.

وأضاف الزيات أن الوثيقة الجديدة التي وضعت بسبب أخطاء وقعت في الجهاد تأتي تأكيداً للمبادرة التي اتخذتها الجماعة الإسلامية بوقف العنف في مصر عام ١٩٩٨م، مشيراً إلى أن تاريخها يعود إلى الأسبوع الماضي.

وفيما يتّعلق بالسياح الذين استهدفتهم الجماعة الإسلامية مرات عدة في السابق كان آخرها في الأقصر في تشرين الثاني ١٩٩٧م عندما قتل ٥٨ سائحاً أجنبياً، أكدت الوثيقة أن السياح الذين يدخلون البلدان الإسلامية، فإن ذلك يعتبر أمناً لهم. وأضافت أنه لا يحل التعرض لهم بالقتل أو التعرض لأموالهم أو لأعراضهم مؤكدة أن العبرة تكمن في ما يعتبره السائح أمناً خصوصاً وأن جماعة التكفير والهجرة تكفر الحكومة والجماعات الإسلامية وهناك من يكفر الجميع بمن فيهم جماعة التكفير نفسها والسائح لا علم له بهذه الخلافات ولا طاقة له بمعرفتها. ومن جهة أخرى، اعتبرت الوثيقة أن القتال إذا لم يحقق مصلحة ولم يأتي بثمرة ولم يكن له نتيجة سوى سفك الدماء وإراقتها فهو ممنوع شرعاً لأن إراقة الدماء لم تشرع في الإسلام لذاتها وإنما لتحقيق مصلحة أكبر منها أو رفع مفسدة أعظم منها.

وتابعت أن الجهاد في سبيل الله هو أعظم الأعمال (...) وكان حرياً بالشارع أن يضع له أعظم الضوابط وأقوى الأحكام حتى لا تراق الدماء في كل واد ولا يختلط الحابل والنابل ولا يدري القاتل فيما قتل ولا المقتول فيما قُتل. ورداً على طائفة من الناس تقول أنه يجب على المسلمين الجهاد دون النظر إلى النتائج موضحة أن هؤلاء غاب عنهم الهدف الأسمى الذي من أجله شرع الجهاد وهو إقامة الدين ورفع راية التوحيد (...) لأن القتال إذا أدى إلى الفتنة فهو ممنوع شرعاً وعقلاً.

إلى ذلك، حددت الوثيقة دستوراً إسلامياً يؤكد عدم جواز قتل النساء والأطفال والشيوخ والأعمى والذمي والراهب والعبد والفلاحين والصانعين الذين ليسوا من أهل المقاتلة.

كما منعت الوثيقة قتال الكفار والمشركين قبل دعوتهم إلى الإسلام وعدم نقض العهود.

والجماعة الإسلامية أكبر تنظيم أصولي مسلح في مصر.

الفصل الرابع

الإرهاب في منظور القانون

اكتفي بإيراد التعديل الذي طرأ على قانون العقوبات الأردني. وفيما

يلي نص التعديلات الجديدة على القانون:

المادة ١. يسمى هذا القانون. قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ٢٠٠١ ويقرأ مع القانون ١٦ لسنة ١٩٦٠ المشار. اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢. يلغى نص المادة ١٤٧ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص

التالي.

المادة ١٤٧:

١. يقصد بالإرهاب: استخدام العنف أو التهديد باستخدامه أياً كانت بواعثه واغراضه يقع تنفيذاً لعمل فردي أو جماعي بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر إذا كان من شأن ذلك إلقاء الرعب بين الناس وترويعهم أو تعريض حياتهم وأمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو للمرافق والاملاك العامة أو الاملاك الخاصة أو المرافق الدولية والبعثات الدبلوماسية أو باحتلال أي منها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية للخطر أو تعطيل تطبيق احكام الدستور والقوانين.

٢- يعد من جرائم الإرهاب أي فعل يتعلق أي فعل يتعلق عملية مصرفية وبصورة خاصة ايداع اموال لدى أي بنك في المملكة أو أي مؤسسة مالية تمارس أعمال البنوك أو تحويل هذه الأموال من قبلها إلى أي جهة كانت إذا تبين أنها اموال مشبوهة ولها علاقة بنشاط ارهابي وفي هذه الحالة تطبق الاجراءات التالية:

أ- الحجز التحفظي على هذه الاموال بقرار من النائب العام وحظر التصرف بها إلى حين استكمال اجراءات التحقيق بشأنها.

ب- قيام النائب العام بالتنسيق والتعاون مع البنك المركزي وأي جهة ذات علاقة، محلية كانت أو دولية، بالتحقيق في القضية وإذا ثبت له أن لتلك

العملية المصرفية علاقة بنشاط ارهابي فيتم إحالة القضية إلى المحكمة المختصة.

ت- يعاقب من يتركب هذه الجريمة بالاشغال الشاقة المؤقتة ويعاقب الاداري المسؤول في البنك أو المؤسسة المالية الذي أجرى العملية وهو عالم بذلك. بالحبس، وتتم مصادرة الاموال التي تم التحفظ عليها.

المادة ٣- تعدل المادة (١٤٨) من القانون الأصلي بالغاء نص كل من الفقرات (٣) و(٤) و(٥) الواردة فيها والاستعاضة عنها بما يلي:

٣- ويقضى بالاشغال الشاقة المؤبدة إذا نتج عن الفعل ما يلي:

أ- الحاق الضرر، ولو جزئياً، في بناية عامة أو خاصة أو مؤسسة صناعية أو سفينة أو طائرة أو أي وسيلة نقل أو أي منشآت أخرى.

ب- تعطيل سبل الاتصالات وأنظمة الحاسوب أو اختراق شبكاتها أو التشويش عليها أو تعطيل وسائل النقل أو الحاق الضرر بها كلياً أو جزئياً.

٤- ويقضى بعقوبة الاعدام في أي من الحالات التالي:-

أ- إذا افضى الفعل إلى موت إنسان.

ب- إذا افضى الفعل إلى هدم بناء بصورة كلية أو جزئية وكان فيه شخص أو أكثر.

ج- إذا تم ارتكاب الفعل باستخدام المواد المتفجرة أو الملتهبة أو المنتجات السامة أو المحرقة أو الوبائية أو الجرثومية أو الكيميائية أو الاشعاعية أو ما شابهها.

٥- يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من صنع أو احرز أو نقل، عن علم منه، أي مادة مفرقة أو أي مادة من المواد المذكورة في البند (ج) من الفقرة (٤) من هذه المادة أو أي من مكونات هذه امواد في تنفيذ أعمال ارهابية أو لتمكين شخص آخر من استعمالها لتلك الغاية.

المادة ٤- يلغى نص المادة (١٤٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص

التالي:

المادة ١٤٩

١- يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من أقدم على أي عمل من شأنه تقويض نظام الحكم السياسي في المملكة أو التحريض على مناهضته وكل من أقدم على اي عمل فردي أو جماعي بقصد تغيير كيان الدولة الاقتصادي أو الاجتماعي أو أوضاع المجتمع الأساسية.

٢- يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة كل من احتجز شخصا أو احتفظ به رهينة بقصد ابتزاز أي جهة رسمية أو خاصة بأي صورة كانت أو اجبارها على القيام بأي عمل معين أو الامتناع عنهن وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة إذا ادى هذا العمل إلى اىذاء أحد وبالإعدام إذا أدى إلى موت أحد.

٣- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، يعاقب بالحبس كل من تسلل أو حاول التسلل من وإلى أراضي المملكة أو ساعد على ذلك، وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة إذا كان حائزاً على سلاح أوتوماتيكي أو أي مادة متفجرة.

المادة ٥-: يلغي نص المادة (١٥٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ١٥٠:

١- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، يعاقب بالحبس على كل كتابة أو خطاب أو عمل يذاع بأي وسيلة كانت أو على نشر خبر بصحيفة أو بأي مطبوعة من شأن أي منها الاساءة للوحدة الوطنية أو لتحريض على ارتكاب الجرائم أو زرع الأحقاد وبذر الكراهية والشقاق بين أفراد المجتمع أو إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية أو الاساءة إلى كرامة الأفراد وشمعتهم وحياتهم الشخصية أو زعزعة أوضاع المجتمع الأساسية بالترويج للانحراف أو فساد الأخلاق أو بنشر معلومات أو اشاعات كاذبة أو بالتحريض على الاضطرابات أو الاعتصامات أو على عقد الاجتماعات العامة بشكل يخالف أحكام التشريعات لنافذة أو بأي فعل من شأنه المس بهيبة الدولة أو سمعتها أو كرامتها.

٢- إذا تم نشر الخبر بواسطة صحيفة أو مطبوعة فيكون رئيس تحرير الصحيفة ومالكها مسؤولين عما نشر فيها ويعاقب كل منهما بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة مالية لا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بكلا العقوبتين كما ويقضي باغلاق الصحيفة أو المطبوعة بصورة مؤقتة أو دائمة وفقا لما تقرر المحكمة.

المادة ٦- يلغى نص المادة (١٩٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ١٩٥:

١- يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات كل من:
أ- ثبتت جراته باطالة اللسان على جلالة الملك.

ب- ارسل رسالة خطية أو شفوية أو إلكترونية أو أي صورة أو رسم هزلي إلى جلالة الملك أو قام بوضع تلك الرسالة أو الصورة أو الرسم بشكل يؤدي إلى المس بكرامة جلالتة أو يفيد بذلك وتطبق العقوبة ذاتها إذا حمل غيره على القيام بأي من تلك الأفعال.

ج- إذاع بأي وسيلة كانت ما تم ذكره في البند (ب) من الفقرة (١) من هذه المادة ونشره بيه الناس.

د- تقول أو افتري على جلالة الملك بقول أو فعل لم يصدر عنه أو عمل على إذاعته ونشره بين الناس.

٢- يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة إذا كان ما ورد فيها موجهًا ضد جلالة الملكة أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش أو أحد أعضاء هيئة النيابة.

وقد رفعت نقابة الصحفيين الأردنيين دعوى أمام محكمة العدل العليا تطعن فيها بقانون تعديل قانون العقوبات.

١- المادة الثانية من القانون المؤقت رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠١ ألغت نص المادة ١٤٧ من قانون العقوبات الأصلي واستعاضت عنه بنص جديد وكان النص

القديك يعالج الأعمال الارهابية وجاء النص الجديد ليعالج نفس المسألة مع التوسع في وصف هذه الأعمال ليشمل أعمالاً وأوصافاً ما زالت تعالجها أحكام المادة ١٦٢ من قانون العقوبات الأصلي، وهي الباحثة بتقديم التبرعات والاشتراكات والاعانات لجمعية غير مشروعة، وتضمن النص الجديد تجريم البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية التي يتم تحويل هذه الأموال بواسطتها أو الإيجاع فيها.

كما عالج النص الجديد المعدل الاعتداء على الأملاك العامة والخاصة أو المرافق الدولية والبعثات الدبلوماسية - وهي أمور ليست طارئة أو مفاجئة وقد عالجها قانون العقوبات الأصلي في المواد ٣٦٨ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٦ وهي المواد الباحثة في الأضرار التي تلحق بالملك الدولة والأفراد.

٢- المادة الثالثة من القانون المؤقت عدلت المادة ١٤٨ من القانون الأصلي بإضافة كلمة طارئة بعد كلمة سفينة الواردة في الفقر الثالثة كما اضاف النص الجديد جرائم الحاسوب والانترنت وجعلها فقرة مستقلة بعد أن كانت تعالجها الفقرة الثالثة من القانون الأصلي باعتبارها من الجرائم التي تعطل سبل المخابرات والمواصلات والنقل.

علماً بأن قانون العقوبات يعالج المسائل التي جاء التعديل عليها إضافة إلى أن قانون الاتصالات لعام ١٩٩٥ يعالج الجرائم الاسلحة النارية والذخائر التي يعالجها قانون الاسلحة النارية والذخائر فيما يتعلق بتصنيعها وحيازتها.

٣- المادة الرابعة من القانون المؤقت الغت نص المادة ١٤٩ من القانون الأصلي وهو يعالج الأعمال التي من شأنها تقويض النظام لسياسي أو الاجتماعي بقصد تغيير أوضاع المجتمع بأحدى الوسائل الواردة في المادة ١٤٧ السابقة، وجاء النص الجديد لمعالجة نفس المسائل واطاف إليها جرم الاختطاف أو حجز الحرية بهدف الابتزاز وكانت المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٤٦ من قانون العقوبات الأصلي وما زالت تعالج هذه المسائل دون أن تحدد ما إذا كان الباعث عليها بهدف الابتزاز المالي أو السياسي.

كما اضاف النص الجديد جرائم التسلل إلى داخل البلاد أو خارجها وهي مسائل يعالجها قانون الإقامة والأجانب الساري المفعول.

٤-المادة الخامسة من القانون المؤقت الغت المادة "١٥٠" من القانون الاصلي الباحثة في جرائم المطبوعات التي يعالجها ايضاً قانون المطبوعات والنشر واطاف النص الجديد أحكاما يعالجها ايضاً نص المادة "١٣٠" من قانون العقوبات الاصلي والمواد "٧ و ٢٠ و ٢٧ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٢" من قانون المطبوعات والنشر والمواد "١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣" من قانون العقوبات الاصلي.

٥-المادة السادسة من القانون المؤقت الغت نص المادة "١٩٥" من قانون العقوبات واستعاضت عنها بالنص الجديد المعدل ولا يختلف النص الجديد عن النص السابق على باضافة فقرة للنص السابق تتعلق باذاعة ما ورد في الفقرتين السابعتين بأي وسيلة، واطافة فقرة جديدة بمن يقول أو يفترى على جلالة الملك بقول أو فقل لم يصدر عنه.

من كل ذلك يتضح أن الأمور التي عالجها القانون المؤقت رقم "٥٤" لسنة ٢٠٠١ "القانون المعدل لقانون العقوبات" لا تتعلق بخطر جسيم داهم أو وضع طارئ كالكوارث والحروب التي تنشأ فجأة أو الفتنة التي تستوجب مجابهة شريعة لئلا ينتشر خطرهما فتهدم كيان الدولة، لأن حلة الضرورة تقاس بوجود أحداث مفاجئة تشكل خطراً جسيماً على كيان الدولة الداخلي، وحيث أن الأوضاع التي عالجها القانون المؤقت كان يعالجها القانون الاصلي فإن عنصر المفاجأة والمداهمة قد انتفى وانتفت معه حالة الضرورة، لأن الهدف من وضع القانون المؤقت المطعون فيه هو الرغبة في تعديل نصوص القانون القديم لسد نعص فيه مع عدم التسليم بوجود نقص - وليس لوجود خطر يهدد كيان الدولة الداخلي ولا شك في أن تعديل أحكام قانونية لا علاقة له بأعمال السيادة ويدخل نظر الطعن فيه لاختصاص محكمة العدل العليا بهيئتها العامة في القرارين أرقام ٩٧/٢٢٦ و ٩٧/٣٤١ تاريخ ١٩٩٨/١/٢٦ والقرار رقم ٩٤/٧ تاريخ ١٩٩٤/٥/٣١.

الفصل الخامس

الإرهاب في منظور السياسة

يختلف المعيار السياسي عن كل من المعايير الدينية والأخلاقية والقانونية،
فينما تكون هذه المعايير موضوعية فإن المعيار السياسي يكون معياراً نفعياً أو
مصلحياً وفق وجهة نظر الدولة التي تتبنى هذا المعيار. وقد استخدمت أمريكا
المعيار السياسي بعد الهجوم على نيويورك وواشنطن وكان نتائج ذلك ما يأتي:

١- أن الإرهاب لم يأخذ تفسيراً موضوعياً أو قانونياً وإنما اتخذ صيغة أيديولوجية
(فكرية) هي صبغة الدولة الكبرى في العالم.

٢- بدأت أمريكا في فرز دول العالم فسمت كل من العراق وإيران وكوريا الشمالية
بـ "محور الشر" وهو تقسيم يعود إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية وامتد إلى
عهد الحرب الباردة التي يفترض أنها انتهت سنة ١٩٩٠.

٣- أنشأت أمريكا محاكم عسكرية لمحاكمة الإرهابيين في داخلها، وبطبيعة الحال
هؤلاء هم من المهاجرين، ولا سيما المسلمون. وقد صرح وزير العدل الأمريكي
بأن المعتقلين لا يحق لهم الاستفادة من ضمانات الدستور الأمريكي.

٤- تعرض الامريكان المسلمون داخل الولايات المتحدة إلى مضايقات ومداهمات
وقد سجل مجلس العلاقات الإسلامية (١٤٥٢) شكوى بعد أحداث أيلول ٢٠٠١.

٥- أدرجت السلطات الأمريكية منظمات الكفاح المسلح الفلسطيني ضمن المنظمات
الإرهابية، مما أثار استياء لدى الشعب العربي من جهة ومدّ الحكم الصهيوني
شارون بأسباب لمواصلة اضطهاده الدموي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية
وغزة من جهة أخرى.

٦- حصلت علاقات عميقة بين أمريكا وأوروبا حول الأمن ومكافحة الإرهاب،
وذلك في المؤتمر الدولي السنوي حول الأمن الذي انعقد في ميونيخ (ألمانيا) في

٢٠٠٢/٢/١.

٧- تخشى المنظمات الكبيرة للدفاع عن حقوق الإنسان من أن يؤدي الموقف الأمريكي بمكافحة ما تسميه واشنطن الإرهاب إلى تهميش مسألة الدفاع عن حقوق الإنسان خلال الدورة الخاصة للجنة حقوق الإنسان التي تبدأ أعمالها في جنيف.

وتعقد لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة اجتماعاً سنوياً لها في جنيف يستغرق ستة أسابيع بحضور ممثلين عن ٥٣ دولة منتخبة ونحو مئتي منظمة غير حكومية. وتعقد لجنة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس واتش والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان أن خروقات كثيرة لحقوق الإنسان ترتكب منذ أحداث الحادي عشر من أيلول باسم مكافحة الإرهاب، وهي تتخوف من أن يسعى ممثلو عدد من دول الحلفاء إلى غض النظر عن خروقات ترتكب في بلدانهم.

ويرى ريد برودي (المدير السياسي لمنظمة هيومان رايتس وايتش الأميركية غير الحكومية أن حقوق الإنسان في العالم أجمع باتت في حالة حصار. وقال أن اللجنة تعقد اجتماعاً في فترة صعبة تتزامن مع استخدام الحكومات بشل وقح مكافحة الإرهاب ذريعة لتبرير قمع المعارضة الداخلية كما أن آخرين يغضون الطرف عن فظاعات يرتكبها حلفاء لهم في إطار مكافحة الإرهاب.

أما كاترين تورنر من لجنة العفو الدولية فتري أن المخاوف من حصول مساومات بين الدول باتت حقيقة واقعة: وقالت ما يقلقنا هو أن بعض القرارات يخفف لتجنب إغضاب عدد من الدول وأشارت إلى روسيا والتجاوزات التي ترتكبها في الشيشان. وقالت: ونأمل أن يكون لدى اللجنة ما يكفي من القوة للتأكيد على أن تجاوزات فظيعة لحقوق الإنسان لا تزال تتواصل في الشيشان. ولاحظ ريد برودي أيضاً أن بعض القادة الغربيين مثل المستشار الألماني غير هارد شرودر باتوا يخففون جداً من إداناته للتجاوزات في الشيشان.

وينوي مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذي أنشأه الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية ضد الإرهاب تقديم ٤٠٠ حالة عن مدافعين عن حقوق الإنسان وقعوا ضحايا القمع.

وإضافة إلى الشيشان فإن المنظمات غير الحكومية الكبيرة تضع الشرق الأوسط والصين وكولومبيا على رأس اهتماماتها.

وقالت مليندا شينغ ممثلة لجنة العفو الدولية: بإمكاننا جميعاً التأكيد أنه حصل خلال الأشهر القليلة الماضية تفاقم لا سابق له لخروقات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل. وطلبت لجنة العفو الدولية من لجنة حقوق الإنسان إدانة الخروقات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكب في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة بشكل صارم ودعم طلبها نشر مراقبين دوليين. وتقول هيومان رايتس ووتش: وفي الصين يبقى الوضع سيئاً فهناك قمع للأقليات الدينية وقمع في التبت وفي إقليم كسين كيانغ.

وذكر الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان أن ما معدله عشرون شخصاً قتلوا أو اختفوا يومياً في كولومبيا لأسباب سياسية خلال التسعة أشهر الأولى من العام الماضي.

ومن بين الدول التي تريد هذه المنظمات مراقبتها بشكل أساسي هناك إيران بالنسبة إلى هيومان رايتس ووتش وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية بالنسبة إلى الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان وهناك زيمبابوي والسعودية بالنسبة إلى لجنة العفو الدولية.

٨- اعتقلت سلطات الاحتلال الأمريكية في أفغان ستان مقاتلين من تنظيم القاعدة وطالبان، وحصل خلاف في الإدارة الأمريكية بشأن التكييف القانوني لهؤلاء المقاتلين، إذ أصرت السلطات الأمريكية على أن المقاتلين هم مجرمون وليسوا أسرى حرب.

اعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنها تعتبر مقاتلي حركة طالبان وتنظيم القاعدة أسرى حرب رغم تأكيد واشنطن أن اتفاقية جنيف تنطبق على عناصر طالبان وحدهم، فيما أكدت لجنة العفو الدولية أن القضاء هو وحده الذي يحق له الفصل في من يمكن إدراجه في فئة أخرى الحرب وليس الرئيس الأمريكي.

وقال دراسي كريستن المتحدث باسم اللجنة ومقرها جنيف "أسروا في قتال ونحن نعتبرهم أسرى حرب".

وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش قرر ' أن أحكام اتفاقية جنيف التي تمنح للأسرى نطاقاً واسعاً من الحقوق تنطبق على المعتقلين من مقاتلي طالبان وحدهم قائلاً أنه لا يمكن اعتبار القاعدة دولة مشاركة في الاتفاقية.

ورحب كريستين باعتراف واشنطن بأن اتفاقية جنيف تنطبق على مقاتلي طالبان لكنه قال أن وضع أسرى الحرب ليس قراراً تتخذه واشنطن وأنه يتعين إحالة هذا الأمر إلى المحكمة لأنه قرار قانوني لا سياسي.

وأكدت لجنة العفو الدولية في لندن أن القضاء هو وحده الذي يحق له أن يفصل في من يمكن إدراجه في فئة أسرى الحرب، وليس الرئيس الأمريكي.

وقال مدير الأبحاث لدى لجنة العفو الدولية كلوديو كوردون في تصريح "عندما يقولون أنهم يطبقون معاهدة جنيف نريد أن نعرف عن أي معاهدة يتكلمون، لأنهم لا يطبقون المادة التي تقول أن الأشخاص المعتقلين في إطار نزاع دولي نعتبرون أسرى حرب حتى يثبت العكس".

وأضاف "هذا ما هو وارد في المادة الخامسة من معاهدة جنيف" مضيفاً "إن قرار الفصل يعود إلى محكمة وليس إلى الرئيس بوش أو أحد مستشاريه".

من جهة أخرى اعتبرت منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان هيومان رايتس ووتش في نيويورك أن الرئيس الأمريكي أخطأ الخميس باعتباره أن معاهدة جنيف حول أسرى الحرب لا تنطبق على عناصر القاعدة الذين أسروا في أفغانستان ولكنها أعربت عن ارتياحها لأنه تعهد بتطبيق المعاهدة على المعتقلين من عناصر طالبان مع أنه لا يعترف لهم بوضع أسرى الحرب.

وقال المدير التنفيذي للمنظمة كينيث روث في بيان "أن إدارة بوش أصابت في اعترافها بوجوب احترام القوانين ولكن لا يمكنها أن تعيد صياغتها كي تخدم أهدافها الخاصة".

وأضاف "أن معاهدات جنيف يجب أن تطبق على عناصر طالبان والقاعدة المعتقلين من قبل القوات الأمريكية في قاعدة غوانتانامو حتى وأنه لن يتم في النهاية، على الأرجح، الاعتراف لمقاتلي القاعدة بوضع أسرى الحرب".

وقالت هيومان رايتس ووتش أن قرار الرئاسة الأمريكية يمثل خطراً على كل الجنود في العالم "لا سيما على القوات الأمريكية التي قد تؤسر في المعارك".
واعلنت سلطات معسكر الاعتقال في غوانتانامو في خليج كوبا أمس بعد وصول مجموعة جديدة من ٢٨ سجيناً أن قرار الرئيس الأمريكي جورج بوش منح أسرى طالبان الحقوق المضمنة في اتفاقية جنيف صعب التطبيق على الفور.
وقال الميجور ستيف كوكس الناطق باسم معسكر الاعتقال للصحفيين "نريد التقيد بشكل كامل بتطبيق اعلان البيت الأبيض منح مقاتلي طالبان الحماية المضمنة في اتفاقية جنيف لكن دون توسيعه ليشمل عناصر القاعدة".

بيد أنه أضاف "أن تحديد من ينتمي إلى طالبان ومن ينتمي إلى القاعدة عملية تتطور باستمرار" وتستغرق وقتاً.

وأوضح كوكس أنه "بالنظر إلى طبيعة العمليات التي بدأت منذ ثلاثين يوماً فقط وإلى أن المعسكر منشأة مؤقتة فإننا لا نعتزم احترام بنود اتفاقية جنيف على الفور بالرغم من رغبتنا الأكيدة في ذلك".

٩- وقد سببت الحملة الأمريكية ضد الإرهاب:

حذرت جماعة بارزة لحقوق الإنسان الولايات المتحدة أمس من أن حملتها على الإرهاب أوجت إلى كثير من حلفائها بالرجوع عن الحريات المدنية لتحقيق أغراض سياسية سواء كان ذلك في السعودية أو مصر أو أوزبكستان أو روسيا أو حتى في أوروبا.

وقالت منظمة مراقبة حقوق الإنسان "هيومان رايتس ووتش" في تقريرها السنوي المؤلف من ٦٧٠ صفحة ويغطي ٦٦ دولة أن القيود الجديدة في الولايات المتحدة مثل المحاكمات العسكرية للإرهابيين المشتبه بهم قد تحد من قدرة واشنطن على انتقاد انتهاكات حقوق الإنسان في دول أخرى.

وقال كينيث روث المدير التنفيذي للمنظمة ومقرها نيويورك "يعتقد الإرهابيون أن أي شيء يخدم هدفهم مباح. ويجب ألا تطبق الحرب على الإرهاب هذا المنطق".

واضاف أنه "بالنسبة لكثير من الدول أعطت حملة مكافحة اسلرهاب مبرراً جديداً لتجاهل حقوق الإنسان".

ووصف التقرير الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١ ايلول بأنها تنتهك حقوق الإنسان غلا أنه أضاف أن العدقد من الحكومات بدأت تنظر إلى مصلحتها بدلا من احترام حقوق الإنسان فأغلقت القنوات أمام المعارضة ومن ثم شجعت الجماعات الراديكالية.

وعن الشرق الأوسط قالت منظمة مراقبة حقوق الإنسان أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية " تلتزم الصمت بشكل مخز" تجاه انتهاكات الحكومات في المملكة العربية السعودية ومصر حيث ينظر إلى أساليب القمع على أنها وسيلة لتحقيق الاستقرار.

ومضت تقول "أنهم يتركون الناس أمام اختيار يائس بين تحمل الوضع الراهن أو النفي أو التعرض للعنف. وكثيراً ما يحدث عندما تغلق الخيارات السياسية أن تتحول أصوات الانشقاق غير العنيف إلى المعارضة الراديكالية". وأفاد التقرير أنه منذ هجمات ١١ أيلول تشير العديد من الحكومات إلى صراعتها الداخلية على أنها حرب على الإرهاب.

واتهمت المنظمة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالأدلاء بتصريحات مناهضة للإرهاب للدفاع عن حملة حكومة الوحشية في الشيشان كما اتهمت الغرب بالتخفيف من انتقاداته السابقة لانتهاكات موسكو. وقالت المنظمة أن الصين إتخذت موقفاً مشابهاً في الدفاع عن ردها على التوترات السياسية في إقليم سنكيانج. ورفضت مصر الانتقادات التي اتهمتها بالتعذيب وتنظيم محاكمات عسكرية واصفة هذه الانتقادات بأنها وسيلة لمنح الإرهابيين حقوقاً. وأشارت المنظمة إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي ارييل شارون كثيراً ما يصف الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بأنه "ابن لادن الخاص بنا" في إشارة إلى اسامة بن لادن المشتبه به الرئيسي وراء هجمات ١١ أيلول.

وبرر رئيس وزراء زيمبابوي روبرت موابي حملة القمع التي شنها على الصحفيين باعتبارها هجوماً على "أنصار" الإرهاب. وأشار التقرير لحكومة

أوزبكستان على أنها حكومة قمعية وهي الوحيدة التي انفردت بهذا الوصف. وقال أنه لا يوجد بها أحزاب سياسية ولا وسائل إعلام مستقلة كما أشار إلى أن المسلمين الذين يجري ضبطهم وخم يصلون خارج المسجد الخاضع لسيطرة الدولة يتعرضون للتعذيب وتصدر ضدهم أحكام بالسجن فترات طويلة. ولكن بصفتها دولة واقعة على الحدود مع أفغانستان فقد أشار التقرير إلى أنه وقع الاختيار على أوزبكستان لتكون حليفاً عسكرياً محتملاً للولايات المتحدة كما جرى إبعادها من القائمة الأمريكية للدول التي تقمع الحريات الدينية. وفي أوروبا قالت المنظمة أن العديد من الدول صعدت من تصريحاتها المناهضة للهجرة وقيدت حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء بحجة محاربة الإرهاب. واقتрحت بريطانيا تشريعاً طارئاً مناهضاً للإرهاب سيحرم بعض طالبي اللجوء من استماع القضاء لشكواهم وتصنيف أي أجنبي تتضح أن له صلات ما "إرهابي"، كما يسمح للسلطات باعتقاله إلى أجل غير مسمى. وقالت المنظمة أن مشروع القانون لا يحدد بدقة المقصود بالصلات مع منظمات إرهابية. وقالت المنظمة أن المجر نقلت كل اللاجئين الأفغان إلى معسكرات اعتقال خاصة. وفي اليونان حرم بعض اللاجئين الذين وصلوا على سفن من التقدم بطلبات للحصول على حق اللجوء وصدرت لهم أوامر بالخروج من البلاد خلال ١٥ يوماً. وقالت المنظمة أنه "على المدى الطويل فإن هذا الاتجاه لن يكون مثمراً.. إذا أردنا أن نتغلب على منطق الإرهاب وليس التهديد الإرهابي الفوري، فيجب أن تضاعف الحكومة من التزامها بالمعايير الدولية وألا تخلق مجموعة جديدة من الأعداء لتجاهلها".

كما نتقدت منظمة العفو الدولية انتهاكات حقوق الإنسان في حملة مكافحة

الإرهاب:

اتهمت منظمة العفو الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان في أوصلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بانتهاك الحريات الفردية باسم حملة مكافحة الإرهاب التي اندلعت في أعقاب اعتداءات الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة. وأعلن كولم أوكواناشين رئيس منظمة العفو الدولية أثناء مداخلة أمام حوالي ثلاثين شخصية من الحائزين سابقاً على جائزة نوبل للسلام المجتمعين في العاصمة

النرويجية احتفالاً بالذكرى المئوية لهذه الجائزة، أن "الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فرادى وجماعات، فشلت في الدفاع عن حقوق الإنسان". وقد حازت منظمة العفو الدولية على جائزة نوبل للسلام في العام ١٩٧٧. وأضاف "رداً على الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان في الحادي عشر من أيلول، تتجه الحكومات إلى فرض قيود على الحريات المدنية وحقوق الإنسان في ما يبدو أنه بهدف تشجيع الأمن".

وأوضح اوكوناشين أن حركته "لا يمكن أن تبقى مكتوفة الأيدي في حين يياشر رجال السياسة باسم الأمن اتخاذ بعض التدابير ضد حقوق الإنسان التي تم اكتسابها بعد نضال مرير".

وأكد اوكوناشين أيضاً "أن ما هو واضح في المبالغة بالإجراءات الأمنية هو أنه لا يمكن احلال الأمن والديموقراطية، من دون حقوق الإنسان". وخلص إلى القول "علينا أن لا نسمح للخوف بالانتصار، فرجال السياسة قد يخرقون حقوق الإنسان استجابة منهم لمخاوف الناس بطريقة غير مسؤولة".

١٠- أما العهد الدولي للصحافة فقد ضرر من قيام النظم الديمقراطية باستقلال حرب مكافحة الإرهاب لكم أفواه وسائل الاعلام ؟ فقد اتهم المعهد الدولي للصحافة أمس الولايات المتحدة بالتلاعب بالأخبار وحذر من قيام النظم الديمقراطية باستغلال حرب مكافحة الإرهاب من أجل كم أفواه وسائل الاعلام.

وقد قدم المعهد أمس في فيينا تقريره السنوي حول حرية الاعلام في العالم الي يحمل عنوان "الحرب ضد وسائل الاعلام". وقال ديفيد دادج الذي أعد التقرير أن "الطريقة التي ردت فيها حكومة بوش على عمل وسائل الاعلام اثناء الحرب في افغانستان ومحاولتها إلغاء تعبير وسائل الاعلام المستقلة كانت مفاجأتنا الكبرى في العام ٢٠٠١".

واعتبر دادج أنه "توجد في صلب حكومة بوش رغبة بالسيطرة على وسائل الاعلام". وأعرب عن قلقه للأخبار التي نشرت الثلاثاء وأفادت أن مكتبا في

البنّاغون يسمى "مكتب التأثير الاستراتيجي" (او اس آي) انشئ بعد هجمات ١١ أيلول يقوم بحملات تضليل اعلامي لوسائل الاعلام في كافة أرجاء العالم.

وأضاف "إذا ثبت ذلك فإنه سيكون نبأ مقلقا. وسيكون من الصعب بعد الان الوثوق بالمعلومات التي تنبئها الحكومة الأمريكية".

وقال "يبدو أن الولايات المتحدة تنحو باتجاه اعتماد المثال الروسي في كيفية التعامل مع وسائل الاعلام" وأضاف معربا عن أسفه أن هذا الأمر "ستكون له نتائج هدامة في بقية أرجاء العالم، فحتى الان كانت الولايات المتحدة تعطي كمثال على احترام المبادئ الديموقراطية، (ولكن) هذا الأمر لن تعود له مصداقيته".

واعتبر مدير المعهد الدولي للصحافة جون فريتز من جهته "أن الولايات المتحدة تعرض مصداقيتها للخطر". وأشار إلى أن حوالي ستين بلدا في العالم تمثل ثلث سكان الكوكب لا يوجد فيها أي حرية للتعبير.

وقال ساخراً "حيث لا توجد حرية صحافة لم يلاحظ أي انتهاكات أو القليل منها".

وكشف المعهد الدولي للصحافة أن "معلقين اثنين فقدوا عملهما بعد أن انتقدا عمل الرئيس بوش نهار هجمات ١١ أيلول ووبخ البيت الأبيض مقدم برامج تلفزيونية لابدائه اثناء أحد البرامج ملاحظة اعتبرت غير وطنية". وانتقد المعهد "الضغوط" التي تمارسها وزارة الخارجية الأمريكية على وسائل الاعلام الأمريكية والأجنبية.

وقال المعهد على صعيد آخر أن ٥٥ صحافيا قتلوا العام الماضي اثناء قيامهم بعملهم وأن ١٠١ صحافي اعتقلوا. وأشار إلى أن كولومبيا تبقى الدولة الأكثر خطراً بالنسبة إلى الصحافيين مع مقتل ٢١ صحافيا. وهذه الأرقام مشابهة لتلك التي سجلت في الأعوام الأخيرة.

وأكد فريتز أن الوضع في أوروبا الغربية والولايات المتحدة ليس قابلاً للمقارنة ولكن "الدول الأكثر تقدما تواجه أكثر فأكثر مشاكل تتعلق بحرية الصحافة".

وأعرب عن قلقه لأن "حكومات هذه الدول تمتلك وسائل متطورة، ولا سيما وسائل قانونية، لكم أفواه وسائل الاعلام".

واعتبر دادج أن جميع حكومات العالم تستخدم الأعذار نفسها لتبرير انتهاك حرية الصحافة، فهي "تتهم الصحفيين بالقيام بعمل دعائي في حين لا يتعلق الأمر سوى بمعلومات مغايرة لتلك التي تريد الحكومة اعطاءها".

يضم المعهد الدولي للصحافة الذي أسسه صحفيون من صحيفة نيويورك تايمز في ١٩٥٠ حوالي ألفي صحفي من ١٥٠ بلداً. ويخصص هذا المعهد عادة انتقاداته اللاذعة في مجال انتهاك حرية الصحافة للأنظمة الديكتاتورية في أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا.

الفصل السادس

وسائل وأساليب معالجة الإرهاب

سأتطرق إلى ذلك بفقرات ثلاث، تتضمن الأولى حل مشكلة الإرهاب بشكل عام، وفي الفقرة الثانية سأتناول الحل الذي باشرته السلطات العامة في إيطاليا، أما في الفقرة الأخيرة فادلوا بدلوي وأقدم بعض الوسائل والأساليب، وفيما يلي بيان ذلك.

أولاً: حل مشكلة الإرهاب بشكل عام

إن حل هذه المشكلة يمكن أن يتأتى من خلال عدة طرق:

أولاً: نجاح الإرهابيين في تحقيق أهدافهم ومن ثم تخليهم عن العنف. وهو فرض بعيد التحقيق.

ثانياً: هزيمة الإرهابيين من قبل الدولة وهو أمر يتطلب هزيمة عسكرية وفكرية.

ثالثاً: مطاردة الإرهابيين وحصرهم في مناطق محدودة كما هو الحال في أمريكا اللاتينية وهو ليس حلاً نهائياً.

رابعاً: الحل السلمي لمشكلة الإرهاب وذلك بتحقيق بعض المطالب.

خامساً: الحل القانوني وذلك بمطاردة الإرهابيين واحالتهم للقضاء الجنائي.

سادساً: الحل التربوي من خلال تعاون مؤسسات المجتمع المدني وتأكيد

الديمقراطية ورفض العنف وغرس القيم في نفوس النشئ والشباب وهو طريق

طويل، وإذا استبعدنا الحلول الثلاثة الأولى فإنه يمكن إيجاد الحلول في الحلول

الثلاثة الباقية، وأي حل بمفرده لا يكفي لمعالجة مشكلة الإرهاب ولذلك من

الضروري أن تجتمع عدة حلول. والحقبة أن الحل النهائي للإرهاب ضرباً من

التفكير النظري وإنما يمكن تقليل خطره وآثاره.

ثانياً: الحل الإيطالي

١- طريق الردع وذلك بتجريم النشاط الإرهابي في قانون العقوبات لسنة ١٩٧٨ وذلك بتحديد الجريمة السياسية، وتحديد المقصود بالإرهاب أو قلب النظام الدستوري واعتبار هذه الجريمة ظرفاً مشدداً للعقاب.

٢- تشريعات المكافأة (قوانين التوبة) وذلك إذا انفصل المذنب عن زملائه، وتوقيع عقوبة أخف أو قتم تعاوناً للسلطة العامة كما هو الحال بقانون رقم (٣٠٤) لسنة ١٩٨٣ والإعفاء من العقاب في حالة انسحاب المذنب من الجمعية الهدامة أو الإخبار عن المجرمين المخفيين.

٣- مواجهة الإرهاب في نظام السجون وذلك بتأهيل وإعادة إدماج المذنبين في المجتمع من خلال التحفيز والتشجيع.

ثالثاً: رأينا الخاص

١- يجري إجتثاث الإرهاب لمعالجة أسبابه وأهم سبب هو الظلم الاجتماعي فإذا كانت العدالة الاجتماعية غائبة والفقر شائعاً فهذه هي العوامل تفرخ الإرهاب في العالم.

٢- ضرورة إجراء حوارات بين الحضارات ذات الديانات المختلفة وخصوصاً الديانات الإسلامية والمسيحية والبوذية والكونفوشيوسية وذلك للتوصل إلى إجماع بشأن أهمية التسامح والتفاهم المتبادل بين الثقافات. وضرورة مواصلة الجهود لتحقيق تفاهم أكبر بين الثقافات وخفض حجم الأفكار المسبقة التي يحملها أهل كل دين أو حضارة تجاه الآخر. ومن الضرورة تعزيز التسامح والتفهم بين مختلف الثقافات للحيلولة دون ظهور أفكار مسبقة متجذرة بعمق. والحوار لا بد وأن يأخذ صيغة مؤسسية.

٣- ضرورة تشجيع البلدان الكبرى للبلدان الفقيرة على خطط التنمية المستدامة وذلك من خلال إسقاط ديونها وتزويدها بالتكنولوجيات المتطورة ومساعدتها مالياً وغنياً وإدارياً.

٤- ضرورة أن تسود الديمقراطية في العلاقات الدولية وفي السياسة الدولية ومن ثم تسود الديمقراطية داخل البلدان النامية فأنفراد أمريكا في التحكم بالعالم وسيادة

الأنظمة المستبدة في البلدان النامية هي وراء ترويج الإرهاب على نطاق واسع. ومن المؤسف وما يدعو للدهشة هو احتضان أمريكا لحلفاء من قادة البلدان النامية تنسب حكوماتهم بالاستبداد السياسي والفساد الإداري والمالي.

خاتمة

استنتاجات واقتراحات

أولاً - الاستنتاجات

- ١- الإرهاب تصرف غير حضاري يهدف إلى الوصول إلى أهداف محددة.
- ٢- يتميز الإرهاب عن صور أخرى تختلط به ولا سيما المقاومة الوطنية ضد العدو المحتل. ومن الضرورة أن يكون مصطلح الإرهاب متعلقاً بالأعمال الإجرامية التي تضر بالصالح العام للدولة والشعب على حد سواء.
- ٣- استخدمت أمريكا حجة الإرهاب لفرض بسط نفوذها في سائر أنحاء العالم وخصوصاً مناخ النفط في الخليج العربي وبحر قزوين إضافة إلى مضايقة روسيا الاتحادية والصين.
- ٤- تتباين مفاهيم الإرهاب وفق الشريعة الإسلامية والقانون والسياسة فيما يدين الإسلام سائر صور الإرهاب كجرائم القتل والسلب وقطع الطرق فإن المفهوم القانوني المحايد للإرهاب يشبه المفهوم الشرعي فكلاهما ينطلق من رأي الصالح العام إلا أن مفهوم السياسة يختلف إختلافاً نوعياً وجوهرياً عن المفهومين السابقين فالسلطة الحاكمة تكيف سائر أشكال الأعمال التي تقوم بها المعارضة على أساس أنها أعمال إرهابية ومن ثم يسيس المفهوم القانوني للإرهاب وفق وجهة نظر سياسته وهي وجهة نظر مصلحة وضيقة وتخدم طبقة حاكمة أو مصالح إقليمية.

ثانياً: الاقتراحات

- ١- ضرورة قيام لجنة متخصصة ولجان منظمة الأمم المتحدة بتحديد مصطلح الإرهاب اصطلاحاً مقبولاً وفق معايير القانون الدولي العام، ومن ثم يصبح هذا المصطلح ملزماً للمشرع في دول العالم كافة.
- ٢- ضرورة الفرز بين مصطلح الإرهاب وسائر الأنشطة النضالية أو الكفاحية التي تدافع عن القيم الدينية أو الوطنية وثم التزامات على منظمة دول الثالث، وهيئة اليونسكو، والمنظمات الإسلامية العالمية والمنظمات المحبة للسلام

ومنظمات المجتمع المدني في العالم لانتزاع اعتراف الغرب (أميركا والاتحاد الأوروبي) بكون المقاومة الوطنية ضد الاحتلال والدفاع عن كيان الدولة أنشطة لا تمت بصلة للإرهاب.

٣- ضرورة قيام الدول الكبرى بمعالجة مشكلات الفقر وتلوث البيئة والأمراض المستوطنة في إفريقيا وآسيا وخصوصاً مرض نقص المناعة (الايدز) وذلك كما يعيش العالم، غربه وشرعه بسلام وأمن وعيش إنساني لائق أخلاقياً.

٤- ضرورة أن تتنازل الدول الكبرى عن ديونها للدول النامية، إذ طالما تبقى هذه الديون فهذا يعني بقاء بؤر التفتت والإرهاب في العالم.

٥- ضرورة أن تتحضر الدول المسماة متحضرة أعنى الدول الغربية الكبرى وذلك بالامتناع عن أشعال الحروب في العالم لفرض بيع السلع الحربية والهيمنة على ثورات الدول النامية.

٦- ضرورة أن يعي الغرب ان لا مكان لإسرائيل في الشرق الأوسط فيه نبتة سامة لا مكان لها في أرض فلسطين المباركة وإذا اشفق الغربيون على اليهود في فيتعين اعادتهم إلى الدول التي هاجروا منها.

الهوامش والمراجع

- ١- مايكل كينسلي : تعريف الإرهاب ضرورة مستحيلة، جريدة مايكرو سوفت نيوز، عدد ٢٠٠١/١٠/١ ، ترجمة هشام عبد الله، جريدة الدستور، عمان ٢٠٠١/١٠/١ ص ٣٢ .
- ٢- وكالة الأنباء (أ، ف، ب) أخبار يوم ٢٧/١/٢٠٠٢، منشورة في جريدة الدستور (عمان) ٢٨/١/٢٠٠٢.
- ٣- المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن، نشرة عدد ٩ أيلول، ١٩٩٩ ص ١.
- ٤- وكالة أنباء رويترز، أنباء ١/١١/٢٠٠١.
- ٥- جلال زواد فاخوري : الإرهاب ووسائله وآفاقه، جريدة الرأي، (عمان)، عدد ٢٠٠١/١١/٩.
- ٦- المحامي سميح خريس : مرافعة الدفاع في قضية تهريب الأسلحة إلى منطقة الحكم الذاتي في فلسطين.
- ٧- أنظر تصريحات توني بلير إلى صحيفة The Times اللندنية، عدد ٦/٢/٢٠٠٢.
- ٨- وكالات الأنباء : المؤتمر الصحفي للرئيس الإيراني محمد خاتمي في فيينا في ٢٠٠٢/٣/١١.
- ٩- شرابي (هشام) : العودة إلى أميركا، جريدة الشرق الأوسط، عدد ٢٠٠٢/٣/١.
- ١٠- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام : التقرير العام لسنة ٢٠٠١، القاهرة، مطبعة الأهرام ٢٠٠٢.
- ١١- الغنام (د. محمد أبو الفتح) : الإرهاب وتشريعات المكافحة في الدول الديمقراطية، القاهرة، دار الكتب ١٩٩١، ص ٤٩.
- ١٢- الغنام (د. محمد أبو الفتح) : مرجع سبق ذكره ص ١٧-٤٦.
- ١٣- الكيلاني (د. هيثم) : الإرهاب يؤسس دولة، نموذج إسرائيل، القاهرة، دار الشروق ١٩٩٧ ص ٥-٢٧٠.

14- Wardlaw Corantkk, Political Terrorism, Theory, Tactics and Counter Measures, Cambridge University Press, New York 19938 PP211-229.

١٥- مؤسسة الدراسات الفلسطينية : من هم الإرهابيون؟ بيروت ١٩٧٩ ص ١-٨٠.

١٦- الخضراء (محمد طارق) : الإرهاب اليهودي في فلسطين من (١٩٣٧ حتى نهاية تموز ٢٠٠١)، عمان ٢٠٠٢.

١٧- أحمد. (عبد العزيز السيد) والزررو (نواف) : الخليل : صراع بين التهديد والتحرير من انتفاضة ١٩٢٩ إلى انتفاضة ٢٠٠٠، عمان ٢٠٠٢.

١٨- وكالة رويترز : أخبار يوم ٢٩/١/٢٠٠٢.

١٩- مرار (المحامي يوسف علي) : جذور الفكر الإرهابي الصهيوني وممارساته العملية، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٨٨ ص ١٨٨.

وفي جرائم إسرائيل وإرهابها أنظر:

1. Bawyer Bell, The terror out zion, st. Martin's qrss, New York, 1977 pp.47-48.
2. Yanah Alexander, Martarie Ann Browne, Allan S. Nances, Control of Terrorism: Inter national Documents.
3. Crane, Russak and Company, New York 1983 p.107.

٢٠- العبسي (سيد خليل) : الإرهاب الاقتصادي والشعوب المستضعفة، جريدة الدستور، عمان ١٧/٣/٢٠٠٢.

٢١- بعباع (د. خالد إبراهيم) : الإرهاب في المنظور الأيديولوجي، عمان ٢٠٠٢.

٢٢- وكالة الأنباء (أ. ف. ب) الإرهاب المعلوماتي، خطر جديد يهدد الولايات المتحدة، واشنطن ١/٣/٢٠٠٢.

٢٣- الرزاز (مؤنس) : الإرهاب الثقافي، جريدة الرأي، عمان ٢٩/٨/١٩٩٩.

٢٤- الزاوي (الطاهر أحمد) : مختار القاموس، تونس - ليبيا - الدار القربية للكتاب ١٩٨١ ص ١٣٣.

٢٥- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، استانبول (تركيا)، المكتبة الإسلامية، ص ١٦٤.

٢٦- المنياري (الشيخ العلامة زين الدين)، الجوهر في عقوبة أهل الكبائر (د.ن) ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص ٥٢.

٢٧- ابن كثير: تفسير القرآن الكريم، الجزء الثاني، بيروت، دار العلمية، ص ٤٩.

٢٨- شرح الخريش، ج ٨ ص ١٠٤ - الكاساني ج ٧ ص ٩١.

٢٩- ابن تيمية: السياسة الشرعية ص ٨٢.

٣٠- ابن تيمية: المرجع السابق ص ٨٣.

٣١- ابن عابدين: المائنة، ج ٣ ص ٣٩٩.

المحتويات

١	مقدمة.....
٣	الفصل الأول - ماهية الإرهاب.....
٣	المبحث الأول - تعريف الإرهاب.....
٣	المطلب الأول - اتجاه رفض تحديد المصطلح.....
٦	المطلب الثاني - نماذج من تعريف الإرهاب.....
١١	المبحث الثاني - تمييز الإرهاب عن المقاومة الشعبية.....
١٤	الفصل الثاني - أشكال وأنواع الإرهاب.....
١٤	المبحث الأول - أشكال الإرهاب.....
١٧	المبحث الثاني - أنواع الإرهاب.....
٢٤	الفصل الثالث - الإرهاب في منظور الشريعة الإسلامية.....
٢٩	الفصل الرابع - الإرهاب في منظور القانون.....
٣٥	الفصل الخامس - الإرهاب في منظور السياسة.....
٤٥	الفصل السادس - رسائل وأساليب معالجة الإرهاب.....
٤٨	خاتمة - استنتاجات واقتراحات.....
٥٠	قائمة الهوامش والمراجع.....
٥٣	المحتويات.....